جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

أثر القواعد الاحترازية على الأمان المصرفي في الجزائر

من 2003 إلى 2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: **اقتصاد نقدي و بنكي**

من إعداد الطالبتين :

- ✓ تواتي ياسمين
- ✓ شريفي هجيرة

تحت اشراف:

الدكتور إليفي محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ/ حاج صدوق بن شرقي .....(أستاذ محاضر أ جامعة الجيلالي بونعامة) رئيسا
أ/ إليفي محمد .....(أستاذ محاضر أ جامعة الجيلالي بونعامة) مشرفا ومقررا
أ/ عبد الله عقون..... (أستاذ مساعد ب جامعة الجيلالي بونعامة) ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

"فاذكروني أذكركم و اشكروا لي و لا تكفرون ....." صدق الله العظيم الشكر لله سبحانه و تعالى الذي ألهمنا الإرادة و الصبر و المثابرة لإتمام هذا العمل المتواضع اعترافا بالود و حفظ للجميل و تقدير الإمنتان ،أتقدم بجزيل الشكر و بأسمى عبارات التقدير و الاحترام للأستاذ الدكتور "محمد إليفي "على توجيهاته ونصائحه القيمة طيلة المسيرة الإشرافية ،فقد كان نعم الأستاذ و القدوة الحسنة .

كما نتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير و إلى زملاءنا و زميلاتنا.

كما نتوجه بالتحية إلى أعضاء لجنة المناقشة ، الذين سننال بهم شرف مناقشتهم لبحثنا.و نشكر كل من بسط لنا يد العون من قريب أو بعيد و كل من كان له الفضل علينا ولو بكلمة طيبة أو دعاء.

إهـــــــــداء

الحمد لله واسع العطاء ذي العظمة و الكبرياء و كتب على أهل الدنيا الفناء و جعلها دار الامتحان و الابتلاء و جعل الإخرة لمن خافه فناء و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و سيد الإصفياء و على اله الأتقياء و من تبعه بإحسان إلى يوم الفناء و سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

أما بعد اصدي ثمرة جهدي إلى:

نور الفؤاد إلى أعذب اسم نطقت به شفتاي ،إلى القلب الكبير المليء بالحب و الرقة و العذوبة ، إلى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقها والإشارة بفضلها إلى من تشجعني و كانت أول قلب يخفق لنجاحي و التي كانت العين التي تحرسني .....أمي الغالية

إلى من أنار دربي و سهل لي سبل العلم و المعرفة ، و حرص منذ صغري و اجتهد في توجيهي و تأديبي و تربيتي ، إلى محرك عزيمتي نحو بناء نفسي و تطوير ذاتي و مستواي المعرفي و الدراسي.....أبي الغالي

إلى سر بسمتي، إلى من انس بوجودهم و اجتمعنا تحت سقف واحد و ترابطي الوثيق بهم إخوتي حفظهم الله.....سهام ، سارة ، عبد الغني

إلى رفيقتي التي شاركتني درب الدراسة و التي جمعني القدر بها و تقاسمت معي العمل.....هجيرة

إلى كل صديقاتي التي جمعتني بهم ذكريات طيبة .....ذهبية، سارة، فايزة، نورة،جهيدة،مريم.

إلى كل من حملهم قلبي و لم تحملهم ورقتي

ياســمين

إهـــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم "و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون" صدق الله العظيم
الهي لا يطيب اليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلال جلاله.
إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة ، إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار ، إلى من علمني العطاء بدون انتظار ، إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمار قد حان قطافها بعد طول انتظار و ستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها .....أبي.

إلى ملاكي في الحياة ، إلى معنى الحب وإلى الحنان والتفاني ، إلى بسمة الحياة و
سر الوجود التي لن استطيع رد جميلها أبدا ..... أمي الغالية

الى سندي و قوتي و ملاذي بعد الله ، الى اجمل ما في الحياة إخواتي : فاطمة الزهراء ، أسيا ، ياسمين ، لمياء ، حنان، فايزة.

إلى إخوتي و قرة عيني : عبد الله ، كمال ، صالح الدين،عبد الكريم .

الى رفيقتي التي شاركتني درب الدراسة و التي جمعني القدر بها و تقاسمت معي العمل ياسمين

إلى من تحلو بإلخاء و تميزوا بالوفاء و العطاء ، إلى ينابيع الصدق الصافي و من كانوا معي معي على طريق الخير و النجاح ، إلى جميع صديقاتي كل من سميحة، فهيمة، نورة، جهيدة، عزيزة، مريم.

إلى كل الأساتذة الذين قابلتهم في مشواري الدراسي و تبعوا من اجلنا حفظهم الله و أطال في عمرهم

إلى كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير و خاصة طلبة إقتصاد نقدي و بنكي الفوج2.

هجيـــرة

الملـــخـــص

الملخص:

تمثل الأزمات المالية الناتجة عن تعقد وتطور المخاطر المصرفية في البيئة المصرفية المعاصرة أحد المشاكل التي أثرت سلبا على أمان المصارف، مما يصبح من الأهمية بمكان البحث عن السبل الكفيلة لتحقيق الأمان المصرفي، الأمر الذي بحثت عنه لجنة بازل للرقابة المصرفية في جميع تعديلاتها لاسيما التعديل الثالث الأخير، الذي جمع مجموعة من القواعد الإحترازية تصب مباشرة في تحقيقه، ومما تقدم نهدف من هذا البحث إلى تبيان مدى مساهمة التعديل الأخير في تحقيق الأمان المصرفي في الجهاز المصرفي الجزائري، لعينة من 14 مصرف للفترة (2009-2017)، وباستخدام نموذج بانل وبرنامج stata.15أفضت النتائج إلى وجود علاقة طردية موجبة بين كل من(كفاية رأس المال والسيولة) مع ودرجة الأمان المصرفي.

كلمات مفتاحية: بازل3 ،كفاية رأس المال، السيولة، الأمان المصرفي.

Abstract:

The financial crises resulting from the complexity and evolution of banking risks in the contemporary banking environment are one of the problems that have adversely affected the safety of banks,Making it increasingly important to explore precautionary rules to achieve banking safety, Which was discussed in the third amendment of the Basel Committee. This study aimed at indicating the contribution of the amendment. Therefore, a sample of 14 banks was selected for the period(2009-2017), using the panal model and the stata.15 program, The results showed a positive correlation between (capital adequacy, liquidity) With the degree of bank safety

Keywords: Basel III Committee, capital adequacy ,Liquidity, Bank Safety

الفهرس

فهرس المحتويات

المحتوى	الرقم
شكر و تقدير	
إهداء	
الملخص	
الفهرس	I
قائمة الجداول	V
قائمة الملاحق	VII
قائمة الاختصارات و الرموز	IX
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الأمان المصرفي من منظور القواعد الاحترازية	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: مضمون القواعد الاحترازية	**3**
المطلب الأول: مفهوم القواعد الاحترازية	**3**
أولا: مفهوم القواعد الإحترازية	**3**
ثانيا: نشأة القواعد الإحترازية	**4**
ثالثا: أهداف القواعد الإحترازية	**5**
المطلب الثاني : نظرة مختصرة على التعديلات السابقة لإتفاقية بازل	**5**
أولا: اتفاقية بازل الأولى	**5**
ثانيا: إتفاقية بازل الثانية	**7**
المطلب الثالث: الإلتزام بمقررات بازل الثالثة	**9**
أولا: مضمون إتفاقية بازل الثالثة	**9**
ثانيا: أسباب وعناصر إتفاقية لجنة بازل الثالثة	**10**
ثالثا: دور مقررات لجنة بازل في تعزيز الأمان المصرفي و الأدوات المتبعة لها	**12**
المبحث الثاني: ماهية الأمان المصرفي	**13**
المطلب الأول: تعريف الأمان المصرفي	**13**
أولا: تعريف مصطلح الأمان المصرفي	**13**

ثانيا: تعريف الأمان المصرفي من وجهة نظر الأدبيات الإقتصادية و المالية	**13**
ثانيا: تعريف الأمان المصرفي ضمن تدابير لجنة بازل	**14**
المطلب الثاني: أهمية و خصائص الأمان المصرفي	**14**
أولا: أهمية الأمان المصرفي	**15**
ثانيا: خصائص الأمان المصرفي	**15**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي	**16**
أولا: العوامل الكمية المؤثرة على درجة الأمان المصرفي	**16**
ثانيا: العوامل النوعية المؤثرة على درجة الأمان المصرفي	**18**
المطلب الرابع: أثار و مظاهر الأمان المصرفي	**19**
أولا: أثار الأمان المصرفي	**19**
ثانيا: مظاهر الأمان المصرفي	**20**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	**22**
المطلب الأول: تقديم الدراسات السابقة	**22**
أولا: الدراسات العربية	**22**
ثانيا: الدراسات المحلية	**23**
ثالثا: الدراسات الأجنبية	**24**
المطلب الثاني: المقارنة بالدراسات السابقة	**24**
أولا: أوجه التشابه	**24**
ثانيا: أوجه الاختلاف	**25**
خلاصة الفصل الأول	**27**
الفصل الثاني: قياس الأمان المصرفي في عينة من المصارف الجزائرية	
تمهيد	**29**
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة	**30**
المطلب الأول: الطريقة المتبعة	**30**
أولا: العينة المستخدمة في الدراسة	**30**
ثانيا: فترة الدراسة	**30**
ثالثا: تحديد متغيرات و خطوات الدراسة	**30**
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	**32**
أولا: البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات	**32**

ثانيا: النماذج الأساسية لتحليل المعطيات البانل	**33**
المبحث الثاني: عرض و مناقشة النتائج	**36**
المطلب الأول: خطوات عرض النتائج	**36**
أولا: نتائج المفاضلة بين النماذج الثلاثة لبانل	**36**
ثانيا: دراسة صلاحية النموذج الأمثل	**37**
المطلب الثاني: تقديم النموذج المقدر وتحليل نتائج	**38**
أولا: النموذج المقدر	**38**
ثانيا: تحليل النتائج	**39**
خلاصة الفصل الثاني	**41**
خاتمة	**43**
قائمة المراجع	**47**
الملاحق	**52**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تعديلات معدل كفاية راس المال	7
(2-1)	عدد المصارف العاملة في النظام المصرفي الجزائري	31
(3-1)	نتائج مخرجات النموذج	36

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	المؤشرات المالية (متغيرات الدراسة) المدرجة في بناء نموذج قياسي.
02	تقديرات نماذج الثلاثة (نموذج الأثر التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية)
03	نتائج اختبار Breusch and Pagan LM للمفاضلة بين النموذجين الأثر التجميعي مع نموذج التأثيرات العشوائية.
04	نتائج اختبار hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرا العشوائية

قائمة المختصرات والرموز

قائمة الاختصارات و الرموز

المختصر	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
Stata	Software For Statistics and Data Science	برنامج للإحصاء و علوم البيانات
BS	Bank safety	الأمان المصرفي
COOK	Capital adequacy	كفاية رأس المال
ROA	Rate of	معدل العائد على الأصول
ROD	Rate of	معدل العائد على الودائع
LQ	Liquidity	السيولة
CAMELS	Capital adequacy, Asset quality,Management quality, Earning Management, Liquidity position ,Sensitivitu to Market Risks	كفاية رأس المال،جودة الأصول،جودة الإدارة، الربحية، وضعية السيولة، الحساسية لمخاطر السوق
BEA	Banque extérieure d'Algérie	بنك الخارجي الجزائري
BNA	Banque National d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
BADR	Banque de Développement Algérie et Rural	بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BDL	Banque de développement local	بنك التنمية المحلية
CPA	Banque	القرض الشعبي الجزائري
CNEP	Crédit populaire d'Algérie	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط
ABC	Arab Bank Corporation	المؤسسة العربية المصرفية الجزائر
SGA	Société Général Algérie	سوسيتي جينيرال
ABG	Gulf Bank Algérie	بنك الخليج الجزائر
TRUST	Trust Bank Algeria	ترست بنك الجزائر
BNP	Banque Nationale de Paris	بي. ن. بي الجزائر
BAR	Banque Al Baraka Algérie	بنك البركة الجزائر
SMB	Al Salam Bank	مصرف السلام الجزائر
FRB	FransaBank	فرنسا الجزائر
PRM	Pooled Regression Model	نموذج التأثير التجميعي
FEM	Fixed Effects Model	نموذج التأثيرات الثابتة
REM	Random Effects Model	نموذج التأثيرات العشوائية

مقـــدمـــــــة

مقدمة.

سعت لجنة بازل للرقابة المصرفية بعد كل أزمة تصيب عمل المصارف إلى إيجاد حلول تسعى من ورائها إلى الإدارة الفعالة لمخاطر النشاط المصرفي بغية تحقيق الأمان للمصارف، فالمخاطر المصرفية عرفت تطورا في مضمونها وتعقدت في آثارها بفعل التطور الكبير في الصناعة المصرفية المعاصرة، واشتداد حجم المنافسة المصرفية المباشرة وغير المباشرة، التي من شأنها أن تحول دون تحقيق الأمان المصرفي، لذا جاءت القواعد الإحترازية ضمن تعديلات بازل لاسيما كفاية رأس المال وإدارة السيولة في المدى القصير والطويل إلى إعطاء المصارف رؤية واضحة لرسم وبناء سياستها نحو تحقيق الأمان المصرفي.

وباعتبار أن لجنة بازل تركت الحرية التامة للسلطات النقدية في الكيفية التي تطبق بها هذه التعديلات بما يتوافق وطبيعة كل جهاز مصرفي، سعى المشرع الجزائري ممثلا في مجلس النقد والقرض إلى إصدار مجموعة من الأنظمة لاسيما نظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 ونظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، الذين يجسدون صراحة الاتجاه نحو تطبيق مقررات لجنة بازل 3، التي بدأ التطبيق الفعلي لها في جانفي2013 على المستوى العالمي.

الإشكالية: من خلال ما تقدم تبرز ملامح الإشكالية والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي والجوهري الذي سيكون محور الدراسة كالتالي:

ما مدى تأثير القواعد الاحترازية لمقررات لجنة بازل 3 في درجة الأمان المصرفي في النظام المصرفي الجزائري؟

ويندرج تحت السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية و المتمثلة في ما يلي:

- هل توجد علاقة بين كفاية رأس المال و درجة الأمان المصرفي في النظام المصرفي الجزائري؟؛
- هل توجد علاقة بين الربحية و درجة الأمان المصرفي في النظام المصرفي الجزائري؟؛
- هل توجد علاقة بين السيولة و درجة الأمان المصرفي في النظام المصرفي الجزائري؟.

الفرضيات: على ضوء ما تقدم يمكن وضع مجموعة الفرضيات التي نسعى لاختبارها على النحو التالي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي في النظام المصرفي الجزائري؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية ودرجة الأمان المصرفي في النظام المصرفي الجزائري؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة ودرجة الأمان المصرفي في النظام المصرفي الجزائري.

أسباب إختيار الموضوع: من الأسباب التي جعلتنا نختار موضوع القواعد الإحترازية والأمان المصرفي في الجزائر نذكر ما يلي:

- هذا الموضوع يدخل ضمن إطار تخصصنا؛
- قلة الدراسات العربية حول هذا الموضوع؛
- الميول العلمي بحكم أن موضوع البحث هو من المواضيع الحديثة نسبيا؛

– إحتلال قطاع المصارف مكانة هامة في الإقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذا البحث إبراز أهمية وأثر القواعد الإحترازية على الأمان المصرفي في النظام المصرفي الجزائري؛ كما نهدف في ذلك خصم الأهداف التالية:

– تبيان مفهوم كل من القواعد الإحترازية والأمان المصرفي؛

– معرفة العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي وأهم مظاهره و أثاره؛

– إبراز قدرة القواعد الإحترازية للجنة بازل 3 في تحقيق الأمان المصرفي في النظام المصرفي الجزائري؛

– محاولة معرفة أثر كل من كفاية رأس المال، الربحية والسيولة على درجة الأمان المصرفي.

أهمية الدراسة: يعتبر الأمان المصرفي من أهم الركائز الأساسية التي يجب على المصارف مراعاته عند قيامها بأي نشاط، خاصة في ظل التطورات اليومية والمتسارعة التي تعرفها البيئة المالية والمصرفية وزيادة المنافسة المحلية والدولية، بهدف التقليل من المخاطر التي يتعرض لها من أجل المحافظة على السلامة المالية للمصارف بغية التوصل إلى جهاز مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمساهمين، ذلك إستنادا إلى مقررات لجنة بازل3.

– **حدود الدراسة:** من أجل تحقيق أهداف الدراسة يتوجب علينا تحديد ما يلي:

– **الحدود المكانية:** اعتمدنا في هذا البحث على عينة من المصارف العامة والخاصة العاملة في النظام المصرفي الجزائري؛

– **الحدود الزمنية:** من أجل معرفة أثر القواعد الإحترازية على الأمان المصرفي في الجزائر قمنا باستغلال المعلومات المتعلقة بمجموعة من النسب المالية من الفترة الممتدة من 2009 إلى 2017 وهذا راجع إلى نقص المعلومات، كما تعذر علينا تغطية الفترة الزمنية إبتداء من سنة 2003 إلى سنة 2018 لعدم توفر البيانات الكافية.

المنهج و الأدوات المستعملة:

بهدف الوصول إلى الإجابات الصحيحة والسليمة للإشكالية العامة للدراسة وتحقيق الأهداف المرغوب فيها، قمنا باستخدام المنهج الوصفي في الفصل النظري بهدف تحديد المفاهيم الأساسية لكل من القواعد الإحترازية والأمان المصرفي، وهذا من خلال الاعتماد على مجموعة من المراجع التي تتنوع من الكتب والمذكرات والمؤتمرات والدراسات السابقة، أما بالنسبة للفصل التطبيقي فقمنا بدراسة قياسية تحليلية لعينة من المصارف العاملة في النظام المصرفي الجزائري وهذا من خلال استغلال مجموعة من النسب المالية الخاصة بهذه الأخيرة، وهذا بالاعتماد على برنامج stata ونموذج panel وهذا من أجل معرفة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

صعوبة الدراسة:

من بين الصعوبات والعوائق التي واجهتنا عند قيامنا بإنجاز دراستنا والتي لم تسمح لنا بالحصول على المعلومات الكافية لإثراء البحث نذكر ما يلي:

- جائحة الكورونا وما خلفته من إضطرابات وضغوطات وآثار واسعة النطاق على الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين والمؤسسات ذاتها؛
- إستمرار غلق الجامعة والمكتبات الجامعية والعمومية؛
- قلة المراجع التي من الممكن الإعتماد عليها في الربط بين المتغير التابع والمستقل.

هيكل البحث:

بهدف الإحاطة والإلمام بموضوع البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي، وتسبق هذين الفصلين مقدمة تحوي في طياتها على مختلف الإبعاد الأساسية للموضوع والإشكالية، وتلي هذا الفصلين خاتمة تتضمن أهم النتائج وآفاق الدراسة وورد في فصلي هذه الدراسة ما يلي:

- الفصل الأول سنتعرض فيه لمفهوم الأمان المصرفي من منظور القواعد الإحترازية، حيث سنتناول مضمون القواعد الإحترازية ضمن إتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية والأمان المصرفي، وأهم الدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع؛
- الفصل الثاني سنتطرق فيه إلى قياس الأمان المصرفي بواسطة القواعد الاحترازية على عينة من المصارف الجزائرية، إذ سنقوم في هذا الفصل بعرض الطريقة والأدوات المتبعة في البحث والنتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

الفصل الأول: الأمان المصرفي من منظور القواعد الإحترازيـة

تمهيد:

عرف التنظيم المصرفي والقواعد الإحترازية ضمن إتفاقية بازل للرقابة المصرفية العديد من التعديلات بهدف التقليل من المخاطر المصرفية، التي عرفت إتجاها متزايدا بفعل العديد من التغيرات التي مست الصناعة المصرفية العالمية، كان ولا يزال الهدف من القواعد الإحترازية ضمن تعديلات إتفاقيات بازل المختلفة تحقيق الأمان المصرفي على مستوى الأجهزة المصرفية.

وتمثل القواعد الإحترازية منهاجا شبه متكامل لكيفية إدارة المخاطر المصرفية، لاسيما من زاوية الملاءة المصرفية التي تعني قدرة رأس مال المصارف على تغطية الخسائر غير المتوقعة الناتجة عن توظيف مواردها في جانب الأصول، بما يهدف في النهاية إلى حماية أموال الدائنين وعلى رأسهم المودعين، وهو ما يضمن تحقيق الأمان المصرفي.

ولأهمية هذا الموضوع فإننا سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى مضمون القواعد الإحترازية، وفي المبحث الثاني سنقوم بتحديد مفهوم وأهمية الأمان المصرفي وأهم العوامل المؤثرة فيه ومظاهره، أما المبحث الثالث سنستعرض فيه أهم الدراسات السابقة التي مست هذا الموضوع.

المبحث الأول: مضمون القواعد الإحترازية.

تشكل القواعد الإحترازية التي تقرها إتفاقية بازل للرقابة المصرفية مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية لأجل لحماية المصارف من التعرض للمخاطر المصرفية المختلفة، وبذلك فهي خط دفاع أولي تنبثق من المشاورات بين أعضاء لجنة بازل، ليتم المصادقة عليها في شكل إرشادات للمصارف المركزية من أجل تكييفها وفق خصوصيات كل جهاز مصرفي، ومن أجل الإحاطة أكثر بمضمون القواعد الإحترازية فإننا سنتناول المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم القواعد الإحترازية.

عرفت القواعد الاحترازية انتشارا واسعا مع سنوات التسعينيات من القرن العشرين الماضي في مختلف دول العالم[1]، ويطلق على القواعد الإحترازية أيضا قواعد الحيطة والحذر التي تتشكل في الغالب من جملة من المقاييس التي تخص مجموعة من المخاطر المصرفية التي تؤثر في نشاط المصارف ونتيجتها النهائية، حيث تصدر في شكل قوانين وأنظمة من قبل المصرف المركزي ينبغي إحترامها، ولعل ما يزيل الغموض عن هذا المصطلح هو تناول ما يلي:

أولا: مفهوم القواعد الإحترازية.

هناك العديد من المفاهيم حول القواعد الإحترازية نذكر منها:

– هي مجموعة من المقاييس التسييرية التي يجب احترامها من طرف المصارف التجارية وكذلك من أجل الحفاظ على أموالها الخاصة، وضمان مستوى معين من السيولة وملاءتهما المالية اتجاه المودعين؛

– تنطوي الصناعة المصرفية على الكثير من المخاطر ولقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية، مما أدى إلى إعادة تقييم المصرف للمخاطر وكيفية الوقاية منها، مواجهتها وإدارتها مما يدعوا إلى تبني النظم الفعالة والحذر للحد من المخاطر خاصة في ظل تزايد الابتكارات المالية، وقد تم تبني إعادة التنظيم من قبل لجنة بازل التي عملت على توحيدها وإنشاء نسب جديدة أفضل تعني بتقلبات الأسواق[2]؛

– هي تنظيم مصرفي عصري، يحتوي على مجموعة من المقاييس التسييرية أخذت شكل معايير، والتي يجب على المصارف احترامها بطريقة يمكنها من التحكم بشكل جيد في مخاطرها، ذلك من أجل الحفاظ على أموالها الخاصة، وضمان مستوى معين من السيولة وملاءتها المالية اتجاه المودعين[3]؛

---

[1] منال هاني، دور الأساليب الرقابية والإشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية – دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 42.

[2] ميمي جداييني، دور استقلالية بنك الجزائر في تفعيل تطبيق القواعد الاحترازية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11–12 مارس 2008، ص 3.

[3] حمزة عمي السعيد، التسيير الحذر للبنوك ومدى تطبيق معايير بازل 2 في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص ص 30–31.

– هي أيضا مجموعة من المقاييس التسييرية التي يجب احترامها من طرف المصارف التجارية وذلك من أجل الحفاظ على أموالها الخاصة، وضمان مستوى معين من السيولة وملاءتها اتجاه المودعين، وتكملة للتعريف السابق فإن المعايير الاحترازية هي تلك القواعد التي تضعها السلطة النقدية للمصرف، ، نهدف من خلالها إلى تحقيق، تفادي خطى التركيز الائتمان على مستفيد واحد أو مجموعة من المستفيدين، منع الإضرار بملاءة المصرف، وضمان ودائع المودعين بتأمين حد أدنى من التغطية الدائمة للقروض الممنوحة بأموالها الخاصة، أي ما يعرف بكفاية رأس المال، إحداث توافق بين عمليات القطاع المصرفي والمالي المحلي، وملائمتها مع المعايير المطبقة عالميا[1]؛

وبناءا على ما سبق يمكن تعريف القواعد الإحترازية على أنها مجموعة من المقاييس التسييرية التي يجب احترامها من طرف المصارف، لإعادة تقييمها للمخاطر وكيفية الوقاية منها، وضمان مستوى معين من السيولة وملاءتها المالية اتجاه المودعين.

ثانيا: نشأة القواعد الإحترازية.

تزامن نشوء القواعد الاحترازية مع ظهور الأزمات المصرفية والمالية بداية من القرن التاسع عشر في الدول الصناعية الكبرى، إذ خلفت هذه الأزمات عدة آثار سلبية تفاوتت من بلد لآخر، إلا أن ما شاهدته الولايات المتحدة الأمريكية كان الأكبر على الإطلاق مما أدى إلى إضعاف القطاع المصرفي بشكل فرض ضرورة وجود قواعد وضمانات تسمح بممارسة نشاط مصرفي يساهم في النمو الإقتصادي.

وتوقفت القواعد الاحترازية برأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية إنشاء المصارف، والتي حددت رأس مال أدنى مقدر بـ 100.000 دولار، وخلال سنوات الستينيات من القرن العشرين الماضي انصب اهتمام المصارف الأمريكية بتسيير جانب خصومها في ظل قواعد تنظيمية تقيدية تبعا لتأثيرات انهيار بورصة وول ستريت سنة1929 [2]، وتطوير نشاطها الدولي وبالضبط في لندن المتميزة آنذاك بتنظيم حر وسلس بدون قيود، وهو ما نتج عنه إنشاء سوق الأفشور(سوق الأورو–دولار) بلندن وذلك بدخول مصارف أجنبية أخرى تبعا للمصارف الأمريكية، ولقد شهدت هذه الفترة تعدد العمليات المصرفية دون التأكيد على المراقبة وإهمال دورها، مما أدى إلى ظهور الأزمات البنكية بداية من سنوات السبعينات خاصة في الدول الصناعية والتي تصادفت مع التغيرات الكبيرة في الصرف ومعدلات الفائدة، وبانتقال النظام النقدي الدولي سنة 1971 من نظام صرف ثابت إلى النظام الحر، فإن المصرف توجهت نحو إلى عمليات المضاربة في سوق الصرف مما نتج عنها خسائر ضخمة لفروع المصارف العاملة بسوق لندن 'فأعلنت عدة بنوك إفلاسها بتسجيلها لخسائر كبيرة، كما تعاظمت نتيجة لذلك مخاطر القرض وعدم استقرار في أسعار الأصول المالية، وفي ظل هذه الأوضاع دفعت البنوك البريطانية السلطات النقدية للتدخل

[1] خديجة سعيدي، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل – دراسة حالة البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص 27.

[2] ميمي جدايني، مرجع سابق، ص ص 3–5.

على المستوى الدولي بواسطة الذي اقترح في الدورة الشهرية لمحافظي المصرف"Lord Richardson" محافظ مصرف إنجلترا المركزية إنشاء لجنة تكلف بمراقبة المصارف التي لها نشاط دولي.

ثالثا: أهداف القواعد الإحترازية.

تهدف القواعد الاحترازية بشكل أساسي إلى ضمان أمان النظام المصرفي على وجه الخصوص، بشكل يمكنه من تفادي الوقوع في الأزمات المصرفية والمالية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي للدولة، وينبثق عن هذا الهدف الأساسي مجموعة من الأهداف الفرعية هي[1]:

- **حماية المودعين:** خصوصية الهيكلية المالية للمصارف تتمثل في أن النسبة المعتبرة من حجم ودائعها تعود لصغار المودعين الذين تنقصهم في الغالب المعلومات الضرورية والكافية حول الوضعية المالية للمصرف، ومن هنا توجب على القواعد الاحترازية أن تكون في حماية مصالح هؤلاء المودعين بوضع قواعد للسيولة التي تلزم المصرف على الاحتفاظ بحجم معين من السيولة لديها تواجه به طلبات السحب من الزبائن كما تفرض القواعد الاحترازية على المصارف تأمين الودائع بهدف ضمان التسديد للمودعين في حالة إفلاس المصرف؛

- **الحفاظ على استقرار النظام المصرفي والمالي:** تمكن القواعد الاحترازية من التنبؤ بالخطر النظامي وتمكن من تفادي تأثير أزمة الإفلاس أي مصرف على مجموع النظام المالي بوضع قواعد للملاءة وتسيير فعال للمخاطر.

المطلب الثاني: نظرة مختصرة على التعديلات السابقة لإتفاقية بازل.

جاءت إتفاقية لجنة بازل الأولى لأجل إدارة المخاطرة الإئتمانية، لكن نتيجة تفاقم كل من مخاطرة السوق والمخاطرة التشغيلية عدلت الإتفاقية الأولى لتحل محلها الإتفاقية الثانية سنة 2004.

أولا: اتفاقية بازل الأولى.

تأسست لجنة بازل في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية، في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها المصارف العالمية.

1- ركائز اتفاقية بازل الأولى: انطوت هذه الإتفاقية على عدة جوانب يمكن انجازها كالآتي[2]:

- التركيز على المخاطر الإئتمانية في حساب الحدود الدنيا لرأس المال مع مراعاة مخاطر الدول؛

---

[1] ميمي جدايني، مرجع سابق، ص ص3-5,

[2] راجع في ذلك كل من:

- محمد إليفي، أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، ص ص134-135؛

- حمزة بلغالم، الأساليب الوقائية ودورها في تحقيق الأمان المصرفي من منظور لجنة بازل 3 حالة النظام المصرفي الجزائري، أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2019، ص 77.

- محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية ومأزق بازل -من منظور المطلوبات والاستيفاء مقررات بازل، ط1، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2013، ص 97.

– تعميق الإهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها؛

– تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث الأوزان الإئتمانية، المجموعة الأولى تضم الدول الكاملة العضوية المنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ودول ذات ترتيبات إقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي بشرط استبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات، وينظر على هذه الدول المجموعة على أنها ذات مخاطرة اقل من باقي دول العالم، أما المجموعة الثانية فتضم باقي دول العالم وتصنف على أنها ذات مخاطر ائتمانية مرتفعة ؛

– وضع أوزان ترجيحية مختلف لدرجة مخاطر الموجودات، فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل واختلاف الملزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى ومن هنا نجد أن الأصل المكونة للميزانية العمومية تندرج عند حساب كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان هي 0%، 10%، 20%، 50%، 100% وإتاحة قدرة من المرونة في مجال تطبيق للدول المختلفة؛

– وضع معامل تحويل الإلتزامات العريضة الذي يحدد درجة المخاطرة وفقا لطبيعة ذاته؛

– أقرت اللجنة فترة انتقالية بدأت من تاريخ نشر تقريرها بشكله النهائي واستمرت حتى نهاية سنة 1992، وتركت حرية تامة للدول في اختيار الطرق وإدخال تعديلات المناسبة لها لتطبيق توصياتها؛

– إدخال تغطية مخاطر السوق في حساب معدل الكفاية الحرية لرأس المال؛

– التقرير في حدود الدنيا لكفاية رأس المال للمصارف؛

– تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف؛

– المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، والذي كان سببه توسع البنوك العالمية وخاصة الأمريكية في تقديم قروضها لدول العالم الثالث مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير.

2- نسبة الملاءة المصرفية: تشتهر تحت إسم نسبة كوك بموجب هذه الاتفاقية فإن البنوك ملزمة بالاحتفاظ بنسبة رأس مال تقدر على الأقل بـ 8 % من حجم أصولها المرجحة بالمخاطر، ويتم التعبير عن هذه النسبة بالعلاقة التالية[1]:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي}}{\text{عناصر والأصول الإلتزامات العرضية مرجحة باوزان}} \geq 8\%$$

تهدف هذه النسبة إلى ضمان تغطية كافة المخاطر الإئتمانية، وفي الأصل هي لا تخص إلا هذا النوع من المخاطر، حيث يتم ترجيح الأصول بدلالة المخاطر بواسطة معدلات ترجيح تتراوح 0% بالنسبة للحقوق على الحكومة عديمة المخاطر إلى 100% بالنسبة للحقوق على الخواص ذات المخاطر، وقد أصبح معدل كفاية رأس المال بعد التعديلات يحسب بالصيغة موضحة في الجدول في الصفحة الموالية.

[1] أحمد فاروق، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس1، سطيف، 2013، ص، ص20-21.

جدول رقم (1-1): تعديلات معدل كفاية رأس المال.

التعديل	النسبة
1	نسبة كفاية رأس المال = راس المال المملوك / الودائع
2	نسبة كفاية رأس المال = راس المال المملوك / الموجودات
3	نسبة كفاية رأس المال = رأس المال المملوك / الموجودات ذات المخاطر
4	نسبة كفاية رأس المال = راس المال المملوك / عناصر والأصول الإلتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطرها $\geq 8\%$
5	معدل كفاية رأس المال = اجمالي رأس المال / الأصول مرجحة باوزان مخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية 12.5 $\geq 8\%$

المصدر: ميمي جداييني، دور استقلالية بنك الجزائر في تفعيل تطبيق القواعد الاحترازية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص 3.

ثانيا: اتفاقية بازل الثانية.

تعتبر إتفاقية بازل الثانية نتيجة لسلسلة طويلة من الإقتراحات والإستشارات من السلطات الوصية لدول الأعضاء والمؤسسات المصرفية بعد مراجعة اتفاقية بازل الأولى، حيث ساهمت هذه الدراسات والاستشارات بتقديم العديد من التحسينات للتوصيات الأولية لتظهر بذلك الإتفاقية الثانية للجنة بازل للرقابة المصرفية.

1- أسباب إتفاقية بازل الثانية: جاءت إتفاقية بازل الثانية نتيجة جملة من الأسباب نوجزها في الآتي:

- تحسين إدارة المخاطر المصرفية: كان من ضمن الأهداف الأساسية للجنة بازل (عندما تقدمت في منتصف سنة 1999 بمعيار جديد لكفاية رأس المال) هو تجنب التعثر والإفلاس، من خلال الإهتمام الكبير بإدارة المخاطر المصرفية وتوجيه اهتمام السلطة الرقابية نحو التركيز عليها خاصة الرئيسية منها (مخاطر الإئتمان، السوق، التشغيل) [1].

- عدم مراعاة مقررات بازل لسنة 1988 لدى تحديد أوزان المخاطر اختلاف درجة التصنيف بين مدين وآخر؛

- من غير المناسب الاستمرار في التفرقة بين الدول لتمتعها بجدارة إئتمانية عالية، بينما تتسم اقتصاديات البعض الآخر منها بتقلبات ذات مستويات مرتفعة؛

- العمل على تحسين الأساليب المتبعة من قبل المصارف لقياس وإدارة المخاطر؛

[1] محمد إليفي، مرجع سبق ذكره، ص137 .

– توفير أدوات للسيطرة على المخاطر الائتمانية .

2– أهداف اتفاقية بازل الثانية: قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية بازل الثانية لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي[1]:

– إدراج العديد من المخاطر لم تكن مدرجة من قبل وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في المصارف على كافة مستوياتها؛

– رفع معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي؛

– تدعيم صلابة النظام المصرفي الدولي؛

– تطوير وتعزيز سلامة النظام المالي مع نسبة ملاءة أكثر حساسية للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة فعلا ؛

– دعم دور الجهات الرقابية والأسواق (في الركيزتين الثانية والثالثة)؛

– الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي؛

– الاستمرار في دعم المساواة التنافسية.

3– دعامات إتفاقية بازل الثانية: تتشكل اتفاقية بازل الثانية على دعائم متكاملة نذكرها فيما يلي :

أ– كفاية رأس المال: تهدف هذه الدعامة إلى ضمان عملية تحديد وقياس متطلبات رأس مال المصرف تمثل صورة صادقة للمخاطر التي تواجهها، وقد تم التعبير عن نسبة كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل الثانية بالصيغة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{راس المال النظامي}}{\text{مخاطر الإئتمان} + \text{السوقيةمخاطر} + \text{مخاطر التشغيلية}} \geq 8\%$$

ب– عمليات الرقابة الإحترازية: تناولت هذه الدعامة المتعلقة بعمليات الرقابة الاحترازية بمجموعة من التوصيات والخاصة بإدارة المخاطر والشفافية في الطرق المستخدمة، تم تحديد من خلالها أربعة مبادئ نذكرها فيما يلي [2]:

– ينبغي على المصارف أن تحتفظ بمقدار كاف من رأس المال بالمقارنة مع المخاطر التي تواجهها؛

– يتعين على السلطات الرقابية أن تقوم بإختبار وتقييم الاستراتيجيات والإجراءات المتبعة من طرف المصارف في تقييمها لكفاية أموالها الخاصة؛

---

[1] راجع في ذلك كل من:

- احمد فاروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 26، 23.

– حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013–2003 –، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 53.

– مريم زايدي، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي–دراسة حالة مصرف أبوظبي الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 153.

[2] احمد فاروق، مرجع سبق ذكره، ص، ص28–29 .

– بإمكان السلطات الرقابية أن تفرض على المصارف أن تلتزم بإحتفاظ بمقدار أكبر من أموالها الخاصة عن النسبة العمولة بها؛

– ينبغي على السلطات الرقابية أن تتدخل بقوة وسرعة حتى لا تكون الأموال الخاصة المحتفظ بها أقل من الحد الأدنى المطلوب.

ج –انضباط السوق: تعمل هذه الدعامة على تشجيع سلامة المصارف خلال تأكيد على تعزيز الشفافية وكذلك إتاحة مزيد من المعلومات للمشاركين في السوق، إن انضباطه يعني العمل على تحفيز المصارف على ممارسة أعمالها بشكل امن وفعال للمحافظة على قواعد رأسمالية قوية لتعزيز إمكانياتها على مواجهة أي خسائر محتملة مسبقا جراء تعرضها للمخاطر، ويهدف انضباط السوق إلى:

– تقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي؛

– التزام المصارف بالإفصاح اللازم الذي يتيح للمشاركين في السوق إمكانية تقييم رأس المال هذه المصارف.

تنص هذه الدعامة على إن يتم الإفصاح بشكل دوري أو نصف دوري على الأقل تقدير، وهي كل من تركيبة رأس المال في تقييمها للمخاطر (مخاطر السوق، التشغيل، مواعيد الإستحقاق)، وأساليب تقليل المخاطر وأساليب معالجة الضمانات في إستراتيجية المصرف في التعامل مع المخاطر وكذلك الأنظمة الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب، وكذلك التفاصيل الكمية والنوعية من المركز المالي للمصرف وأدائه العام، وتجدر الإشارة إلى أن إطار الإفصاح حسب الدعامة الثالثة لاتفاقية بازل الثانية يجب أن تتماشى مع المعايير المحاسبية الخاصة بكل بلد [1].

المطلب الثالث : الإلتزام بمقررات بازل الثالثة.

تطمع اتفاقية بازل الثالثة التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية العالمية.

أولا: مضمون اتفاقية بازل الثالثة.

تتكون هذه الإتفاقية من مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، لتعزيز والإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي وتهدف هذه التدابير إلى[2]:

– تحسين قدرة القطاع المصرفي على إستيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوطات مالية واقتصادية مهما كان مصدرها؛

– تحسين إدارة المخاطر والحوكمة المصرفية؛

– تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف على المستوى العالمي؛

[1] سهيلة عروف، سمية عثمانية، واقع تطبيق مقررات بازل 2 وبازل3 في القطاع المصرفي الجزائري– دراسة حالة الجزائر–، شهادة ماستر علوم الإقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص ص 39–40.

[2] حمزة بلغالم، مرجع سبق ذكره، ص 82.

– تحسين أساليب تسيير المخاطر في ظل أسس الحذر والإبتكار، وتحقيق توازن بين المخاطر ومستوى الأموال الخاصة؛

– تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية، أي كان مصدرها[1] ؛

– رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشركة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجيا بهذه الإجراءات اعتبارا من يناير عام 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019[2].

ثانيا: أسباب وعناصر اتفاقية لجنة بازل الثالثة.

لإتفاقية بازل الثالثة أسباب و عناصر نجيزها فيما يلي:

1- أسباب اللجوء إلى اتفاقية بازل الثالثة: إن حدوث الأزمة المالية بعد فترة قصيرة من تطبيق لجنة بازل الثانية في الدول المتقدمة جعل هذه الإتفاقية يتم إعادة النظر فيها، والإنتقال إلى اتفاقية جديدة ومن بين هذه الأسباب :

– نقص رؤوس الأموال الملائمة: كشفت الأزمة المالية العالمية أن المصارف في مختلف دول العالم لا تتوفر على المستوى الكافي من الأموال الخاصة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي يكتنفها العمل المصرفي؛

– إهمال لبعض أنواع المخاطر: رغم أن اتفاقية بازل الثانية بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية، إلا أن هناك العديد من المخاطر التي أهملتها، والتي ساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة ؛

– نقص السيولة في المصارف: نتيجة خسارة العديدة من المصارف لأموالها وتدهور حسابات ميزانياتها، لم تحتمل تقديم قروض لمصرف أخرى ؛

– عدم كفاية شفافية السوق: بينت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إن هناك نقصا في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي مما عقد من عملية تقيم أصول الأموال الخاصة ومقارنتها من مصرف إلى آخر؛

– المبالغة في عملية التوريق: حيث عمدت الكثير من المصارف إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال عملية التوريق وإعادتها للأصول، ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها [3].

2- العناصر الأساسية لبازل ثالثة: نذكر العناصر الأساسية كالآتي:

أ- تدعيم ملاءة المصارف: بهدف الرفع من ملاءة المصارف وقدرتها على مواجهة المخاطر المختلفة، ركزت اتفاقية بازل الثالثة على النقاط التالية:

---

[1]عبد الحميد عبد المطلب، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 314.

[2]حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003، مرجع سبق ذكره، ص58–59.

[3] حمزة بلغالم، مرجع سابق، ص، ص83–84.

– **تحسين جودة الأموال الخاصة:** من المهم أن تمتلك المصارف أموال خاصة ذات جودة عالية وذلك بالنظر إلى المخاطر التي تواجهها، وسيتم التطرق في الفصل الثاني بالتفصيل لتركيبة الأموال الخاصة التي جاءت بها الاتفاقية الثانية؛

– **زيادة قيمة الأموال الخاصة:** إن عملية تحسين جودة الأموال الخاصة تعتبر غير كافية، فالقطاع المصرفي بحاجة إلى مضاعفة الأموال الخاصة، حيث قامت هذه الاتفاقية برفع قيمة الأموال الخاصة إلى 4.5% من المتطلبات الدنيا لمواجهة المخاطر، وذلك أكبر من النسبة التي كانت محددة سابقا في اتفاقية بازل الثانية، حيث كانت اقدر ب 2%، كما أن النسبة الدنيا للأموال الخاصة T1سيتم رفعها إلى 6 % بعدما كانت ب 4% حسب اتفاقية بازل الثانية ؛

– **زيادة تغطية المخاطر:** من الدروس الأساسية التي تم استخلاصها من الأزمة المالية العالمية (أزمة 2008) ضرورة تعزيز وزيادة تغطية المخاطر بالأموال الخاصة، فعدم القدرة على الأخذ بعين الاعتبار المخاطر على الالتزامات داخل الميزانية وخارجها، بإضافة إلى العمليات المتعلقة بالمشتقات كانت سبب أساسيا لعدم الاستقرار أثناء الأزمة.

– **إدخال نسبة الرافعة:** من بين الإضافات التي جاءت بها اتفاقية بازل الثالثة إدخال نسبة الرافعة، حيث تعتبر هذه النسبة بمثابة تكملة للمتطلبات الدنيا لرأس المال، وقد قامت لجنة بازل باستحداث نسبة الرافعة بهدف : –الحد من أثر الرافعة في القطاع المصرفي؛– وضع حاجز إضافي ضد خطر خطأ في التقدير، وذلك بتكملة عملية تقدير وقياس المخاطر بطريقة قياس شفافة ومستقلة عن المخاطر .

ب- المخاطر النظامية والارتباط بين المصارف: إن الارتباط القوي بين المصارف ذات الأهمية النظامية يساهم في انتقال الصدمات والأزمات على مستوى النظام المالي والاقتصادي لذا يجب أن يكون للمؤسسات ذات الأهمية النظامية القدرة على تحمل الخسائر التي تفوق الحدود الدنيا، نظرا لما سبق فإن لجنة بازل تعمل على تقديم طريقة تستند إلى معايير كمية ونوعية من أجل تقييم الأهمية النظامية للبنوك والمؤسسات المالية على المستوى العالمي وذلك بهدف إدراج متطلبات إضافة من الأموال الخاصة يجب عليها أن تلتزم بها.

ج- تدعيم السيولة في المصارف: إن توفير المصارف التجارية على نسبة مرتفعة من الأموال الخاصة يعتبر غير كاف، فلا بد على المصارف أن تمتلك سيولة كافية تمكنها من مواجهة الحالات الطارئة، وعليه فقد ركزت اتفاقية بازل الثالثة على السيولة وذلك من خلال إدخال نسبة السيولة في المدى القصير ونسبة السيولة في المدى الطويل:

– نسبة السيولة في المدى القصير: تهدف نسبة السيولة في المدى القصير إلى مساعدة المصرف على مواجهة الصعوبات المتوقعة فيما يخص السيولة خلال مدة 30 يوم، حيث تفرض هذه النسبة على المصارف الاحتفاظ بالأصول السائلة ذات الجودة العالية وذلك لأجل مواجهة أي سيناريو غير متوقع خلال هذه المدة ويتم التعبير عن هذه النسبة كما يلي[1]:

[1] احمد فاروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 37–40.

$$\frac{\text{قيمة الأصول السائلة ذات الجودة العالية}}{\text{مخرجات الخزينة خلال مدة 30 يوم}} \geq 100\%$$

– نسبة السيولة في المدى الطويل: تتطلب هذه النسبة امتلاك الحد الأدنى من الموارد الدائمة، كما تشجع المصارف على تمويل أنشطتها من خلال المصادر الأكثر استقرارا من الأموال، ويتم التعبير عن هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

ويفضل استعمال المخزون من الأصول السائلة عالية الجودة التي يمكن للمصارف بفضلها أن تواجه صدمات السيولة الناتجة عن حالات الضغوطات المالية، وتستطيع استمرار في أداء وظائفها كوسيط مالي والوفاء بإلتزاماتها[1].

ثالثا: دور الإتفاقية في تعزيز الأمان المصرفي.

يكمل دور الإتفاقية لجنة بازل في تعزيز أمانها المصرفي فيما يلي:

1- دور مقررات لجنة بازل الثالثة في تعزيز الأمان المصرفي: تتمثل فيما يلي[2]:

– رفع كمية ونوعية الأموال الخاصة عند حساب معدل كفاية رأس المال في المصارف، لتحسين إمكانية المصارف من مواجهة المخاطر والأزمات التي تتعرض لها في فترات الضغط؛

– تعزيز تغطية المخاطر، حيث تحاول الإتفاقية الأخذ بعين الإعتبار كل المخاطر التي يمكن أن تهدد المصرف أثناء أداء نشاطه بما فيها مخاطر الأطراف المقابلة في عقود المشتقات والتوريق؛

– الحد من توسيع منح القروض ومخاطرها، عن طريق إدخال اللجنة لنسب الرافعة المالية التي ستؤدي إلى التقليل من التوسع المفرط في القروض المصرفية؛

– التقليل من المخاطر النظامية، إذ تحاول السياسات الكلية للإتفاقية جعل الإقتصاديات أقل حساسية اتجاه المخاطر من خلال تقديمها لنسب الرافعة المالية، التي تساعد على احتواء الضغط المفروض ورفع مستويات رأس مال المصرف في الأوقات الجيدة للحد من تقلبات الدورة الإقتصادية؛

– توفير الأصول السائلة عالية الجودة من خلال احتفاظ المصارف بأصول سائلة سواء على المدى القصير أو الطويل الأجل؛

– تعزيز إرساء مبادئ الحوكمة المصرفية من خلال تعزيز درجة الإفصاح وشفافية المعلومات في المصارف.

[1] حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003، مرجع سبق ذكره، ص59 .

[2] حمزة بلغالم، مرجع سبق ذكره، ص ص84–85.

المبحث الثاني : ماهية الأمان المصرفي.

يعتبر الأمان المصرفي من أهم السمات الأساسية التي ينبغي على المصارف مراعاته عند قيامها بأي نشاط، حتى تستطيع المحافظة على إستمراريتها وقدرتها على مواجهة المخاطر المصرفية وفقا للقواعد الاحترازية، ونظرا لأهمية هذا العنصر في النشاط المصرفي خصصنا هذا المبحث لتحديد مفهومه كمصطلح، أهميته، خصائصه، آثاره ومظاهره.

المطلب الأول: تعريف الأمان المصرفي.

يعد الأمان المصرفي أحد المصطلحات الحديثة التي انتشرت مؤخرا، حيث أصبح تحقيقه خاصة في الآونة الأخيرة مطلب تسعى إليه مختلف الأنظمة المصرفية في ظل التغيرات المصرفية المعاصرة وزيادة تعقد وتنوع العمليات المصرفية.

أولا: تعريف مصطلح الأمان المصرفي.

هناك عدة تعاريف للأمان المصرفي حيث نجد:

– إن مصطلح الأمان المصرفي مكون من كلمتين وهما "الأمان" و"المصرف" فالأمن والأمان في اللغة هما مصدران بمعنى الطمأنينة وعدم الخوف فالأمان والخوف تقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، بمعنى أن الإنسان لا تخلوا حياته منهما فهو إما في أمان أو خوف، وليس الأمان متمثلا في اطمئنان الإنسان لا تخلوا حياته منهما فهو إما في أمان أو خوف، وليس الإنسان متمثلا في اطمئنان الإنسان على نفسه فقط، بل يتعدى (الفرد) الأمان بمفهومه الشامل هذا الجانب إلى جانب أخرى مهمة فهناك الأمان الفكري والأمان النفسي والأمان الاجتماعي والأمان الاقتصادي والمالي وغيره، أما بالنسبة للمصرف فكلمة المصرف هي الكلمة العربية المقابلة لكلمة البنك التي يرجع أصلها إلى كلمة Bank بالإنجليزية وكلمة المصرف مأخوذة من أعمال الصرافة أو تداول وتوظيف الأموال[1].

ثانيا: تعريف الأمان المصرفي من وجهة نظر الأدبيات الإقتصادية والمالية.

من وجهة نظر الأدبيات الاقتصادية والمالية فهو يمثل الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف التجارية من عملياتها التشغيلية [2]، وتتمثل هذه المخاطر بمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الصرف، ودرجة الأمان المصرفي مرتبطة بالربحية والسيولة، ومدى ملاءة رأس المال

[1] سها سليمان علي، دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي، دراسة مقارنة على المصارف العامة والخاصة في الساحل السوري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تشرين، سوريا2011، ص13.

[2] مهند محمد العجلوني، أثر المخاطر المصرفية على درجة الأمان في البنوك الأردنية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال جامعة آل البيت، الأردن، 2013، ص 55.

لإجمالي الموجودات[1]، أي المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة فوظيفة رأس المال بالإضافة إلى شراء المباني والمعدات اللازمة لعمل المصرف، تعني أيضا قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة ومواجهة الطلب غير المتوقع على الودائع[2]، وهناك نسبة تقيس درجة الأمان المصرفي تشير إلى الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف، ويدل ارتفاع هذه النسبة على قدرة البنك على تحقيق درجة أعلى من الأمان من خلال المعادلة التالية[3]:

$$\text{الأمان المصرفي} = \frac{\text{الحقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ثالثا: تعريف الأمان المصرفي ضمن تدابير لجنة بازل.

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

يعرف الأمان المصرفي من وجهة نظر لجنة بازل للرقابة المصرفية بمدى قدرة رأس المال الممتلك على تغطية الخسائر المحتملة من إجمالي الأصول أي أن الأمان يعني قدرة رأس المال الممتلك أو ما يعرف بحقوق الملكية الممثلة في كل من رأس المال الممتلك والاحتياطات والأرباح غير الموزعة في امتصاص خسائر الأصول غير المتوقعة بهدف حماية أموال الدائنين وعلى رأسهم المودعين[4].

وبناءا على مع سبق يمكن تعريف الأمان المصرفي على أنه الحالة التي تتمتع بها معظم المصارف بمراكز مالية قوية وتكون قادرة على العمل بكفاءة، ضمن بيئة اقتصادية سليمة وقواعد تنظيمية وإشراف مصرفي حصين بما يمكنها من نجنب الأزمات التي تتعرض لها، وتقديم التمويل اللازم للاقتصاد وتحقيق الكفاءة في عملية تخصيص الموارد بما يسهم في النمو المالي والمصرفي[5].

المطلب الثاني: أهمية وخصائص الأمان المصرفي.

سنتناول في هذا المطلب كل من أهمية الأمان المصرفي بالنسبة للمصرف، والعميل وبالنسبة للدولة مع توضيح الخصائص التي يعتمد عليها الأمان في المصرف.

---

[1] مجد عمران، أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا، مجلة للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية جامعة تشرين، المجلد37، العدد1، سوريا، 2015، ص 471.

[2] ماهر عياش الأمين وآخرون، محددات كفاية رأس المال وأثرها على درجة الأمان المصرفي–دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 1، 2014، ص 175.

[3] عبد الواحد سعيد عمران، أثر إدارة مخاطر(السيولة–الائتمان–رأس المال) على درجة الأمان المصرفي، دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني، العدد 30، 2015، ص 11.

[4] محمد اليفي، عبد القادر سرير، محددات الأمان المصرفي باستخدام نظام التصنيف الأمريكي كاملز، دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، المجلد10، العدد1، الجزائر، 2020، ص 36.

[5] جمانة نذير الخجا، دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة الوضع المصرفي في سورية رسالة ماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، دمشق، 2011، ص03.

أولا: أهمية الأمان المصرفي.

نستطيع التكلم عن أهمية الأمان المصرفي من ثلاث جوانب هي:

1- من جانب المصرف: من المعلوم أن مدخرات وودائع العملاء هي المكون الرئيسي لموارد المصارف إضافة لحقوق الملكية، هذه الموارد التي تعتبر الركيزة الأساسية في عمل المصارف حيث تستخدم للوفاء باحتياجات سحب الودائع الجارية من ناحية واحتياجات المصرف من المصروفات التشغيلية ما يعني أن تهديد هذه الودائع يعد تهديدا لميزانيات هذه المصارف وبالتالي لمدى قدرتها على الاستمرار، وهو ما قد ينعكس على القطاع المصرفي ككل [1].

2- من جانب العميل: الأمان المصرفي مهم للعملاء سواء كانوا أفراد للاطمئنان على استرجاع ودائعهم مع العائد المتمثل بالفوائد، أو قطاعات أعمال وذلك للمحافظة على أموالهم وتوجيهها بالاتجاه الصحيح الذي يحقق لها أكبر عائد ممكن[2].

3- من جانب الاقتصاد: إن ثقة العملاء في مصرف معين ليست شأنا خاصا بهذا المصرف بمفرده، بل هي شأن عام يتعلق بالقطاع المصرفي، وباقتصاد الدولة ككل، فزعزعة ثقة العملاء بمصرف معين قد تؤدي إلى عزوفهم عن التعاملات المصرفية بوجه عام، وقد ينتقل هذا الانطباع إلى فئات أخرى في المجتمع[3].

ثانيا: خصائص الأمان المصرفي.

إن شعور العملاء بالأمان في تعاملهم مع المصرف أمر بالغ الأهمية إذ كلما زاد الأمان نجح المصرف في تحقيق هدفه الأساسي وهو النمو والبقاء ويعتمد على الأمان في أي مصرف على خصائص متعددة منها[4]:

- قدرة المصرف على دفع الأموال المودعة لأصحابها في أي وقت وتحت أي ظرف، بالإضافة إلى قيام المصرف بتسديد الالتزامات إلى أصحابها دون مماطلة، كدفع الكفالات التي يقدمها نيابة عن عملائه؛

- التزام المصرف بنشر القوائم المالية الإلزامية المحاسبية، ومدى درجة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف، للوصول إلى معلومات واضحة وملائمة، وذات موثوقية عالية، قابلة للمقارنة مع معلومات المصارف الأخرى ؛

- قدرة المصارف على إبلاء العناية والشفافية اللازمة لدى تقديم وشرح خدماتها المختلفة لعملائها، مع تجنب المغالاة والتزام المصداقية في الرد على استفساراتهم؛

- السرية: إن المعاملات بين المصرف وعملائه تقوم على الثقة المطلقة وفي العاملين لديه، فالمودع حينما يودع أمواله في المصرف إنما يعهد لذلك الأخير ببعض خصوصياته التي تعد جزءا من أسراره الخاصة، فلا يجوز

---

[1] سها سليمان علي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] سارة رحالي، تقييم الأمان المصرفي من منظور العميل، دراسة عينية من البنوك الجزائرية ، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي بنعامة، عين الدفلى 2017، ص5.

[3] مجد عمران، مرجع سابق، ص 19.

[4] سارة رحالي، نفس المرجع، ص06

للمصرف أن يذيعها وإلا انصرف المودعون عنه، كذلك فإن المقترضين من المصرف يعتبرون حاجتهم للقرض سرا خاصا بهم، وإذاعته تضر بسمعتهم المالية وتزعزع الثقة فيهم، لذلك يجب على المصرف الحفاظ على السرية المصرفية للعملاء ومعاقبة من يتورط في إفشاء معلومات أو بيانات تخص العملاء في المصرف؛

– السيولة أساس تقوم عليه الثقة بين المصرف وعملائه من المودعين والمقترضين، وتشكل اختبارا عمليا لمصداقية المصرف فيما التزم به إتجاه المودعين، من حفظ أموالهم بأمان وردها لهم عند الحاجة إليها، وتلبية طلبات عملائه من المقترضين ودون هذه السيولة هدد حقوق المودعين، كما تهدد حقوق المقترضين، وسيكون وجود المصرف تمسه في خطر، لذا يجب إعطاء السيولة أولوية مطلقة بين جميع أولويات إدارة المصرف باعتبارها مشكلة لا يمكن التعايش معها ولو لفترة قصيرة؛

– إن التنافس والتعاون البناء بين المصارف يعد أمرا حيويا للتوصل إلى مناخ مصرفي سليم، ولذلك يجب عدم اندفاع المصرف نحو المنافسة على حساب عوامل الأمان، أو أن يحدِث اختلال اتجاه المصارف الزميلة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي.

هناك نوعان من العوامل المؤثرة في درجة الأمان المصرفي تتمثل في:

أولا:العوامل الكمية المؤثرة على درجة الأمان المصرفي.

تتمثل العوامل الكمية المؤثرة على درجة الأمان المصرفي فيما يلي:

1– رأس المال: هو حجم الأموال الذي يدفعها المساهمون ويبدؤون بها وتشكل النواة الأولى لموارد المصرف، وبشكل عام فإن حجم رأس المال يعطي انطباعا على متانة المصرف ومركزه المالي، حيث يعمل كبر حجم رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف، كما العنصر هو أحد الضمانات التي يعتمد عليها المودعون لأموالهم في المصرف[1].

يلعب رأس المال المصرفي دورا حيويا ومهما في حماية أموال المودعين، ويمثل الدرع الحصين الذي يحميها من الخسائر غير المتوقعة، وهو مطلب أساسي لأي وظيفة تشغيلية، فالبنوك المركزية لا تمنح أي ترخيص أو إجازة ممارسة للنشاط المصرفي ما لم يتوفر لدى المصرف حد أدنى من رأس المال كشرط أساسي[2]، وبالتالي تكمن أهمية رأس المال المصرفي في الأمور التالية[3]:

[1] سها سليمان علي، مرجع سابق، ص 32.

[2] ربا فهمي كوكش، دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي، رسالة ماجيستر، جامعة دمشق، دمشق، 2012، ص 103.

[3] باسم محمد عودة الهرموشي، دراسة درجة الأمان في الجهاز المصرفي العراقي من خلال أثار إدارة المخاطر، دراسة تطبيقية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة العراق، 2018، ص 22.

– توفير الأموال الأساسية اللازمة لبدء الاستثمار وذلك عن طريق الأموال المدفوعة بواسطة المؤسسين والمساهمين؛

– يعد بمثابة الغطاء الأساسي لامتصاص الخسائر والأخطار المتوقعة التي تتعرض لها المصارف نتيجة لظروف عدم التأكد؛

– يمثل رأس المال الحماية والأمان والثقة بالنسبة للمودعين، إذ أن الجانب الأكبر من الأموال التي يحصل عليها المصرف التجاري تأتي عن طريق الودائع وجزء من الأموال يدخل عن طريق رأس المال؛

– يمثل رأس المال بالنسبة للجهات الرقابية أحد الوسائل الرقابية على نشاط المصارف.

إن المصارف التي تتمتع برأس مال جيد تعتبر في وضع جيد وقوي فيما يتعلق بمقدرتها في المحافظة على مستوى القروض التي تقدمها وخصوصا في الأوقات العصيبة التي يمر بها الاقتصاد[1]، وبناء على هذه الأهمية فمن المهم جدا تحديد والتنبؤ بالحجم الأنسب والأمثل لرأس المال ولكن تحقيق هذا الهدف يتوقف على سلوك الإدارة والجهات الرقابية الخارجية وإدارة المصرف تسعى إلى استثمار أقل أموال ممكنة في رأس المال وذلك لتحقيق أكبر عائد ممكن لأصحاب رأس المال[2].

2–السيولة: تعبر السيولة عن قدرة المصرف على مواجهة السحوبات من الودائع ومواجهة الالتزامات المستحقة وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تأخير، وإذا كان البنك التجاري هدفه الأساسي هوتحقيق أقصى ربح ممكن في ظل مستوى من الأمان، فإن السيولة ما هي إلا أحد والقيود على تحقيق الهدف، ليس أمامه سوى البحث على التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة وغدارة الموجودات والخصوم الخاصة بالبنك لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي بنك إلا في ضوء استحقاقات التزاماته[3]. كما يمكن تعريف السيولة المصرفية أيضا بأنها القدرة على مواجهة التزامات قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان وهذا يلزم احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل إضافة إلى أصول شبه سائلة أي تلك التي يمكن تحويلها نقد سائل بسرعة وبسهولة بدون خسائر في قيمتها وكذا قدرته على الاقتراض وذلك لمقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة أو لمنح قروض جديدة[4].

إن لعامل السيولة المصرفية الأهمية البالغة والأثر الكبير على الاستقرار في بيئة العمل المصرفي وفي مساعدة الإدارة المصرفية بإتباع السياسات الاستثمارية وسياسات تحويل الأصول بما يعود بالنفع على المصرف دون تحمل أي تكاليف بغرض الحصول على الأموال، وأيضا الأهمية التي يمثلها عامل السيولة في تحقيق الرضا

---

[1] سارة رحالي، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[2] باسم محمد عودة الهرموشي، مرجع سابق، ص 23.

[3] بهية مصباح، محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، دراسة تحليلية، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص ص 68–69.

[4] صونيا عتروس، أدوات إدارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(BNA)، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015، ص03.

وزرع الثقة لدى كل المودعين والملاك، حيث أن توفر السيولة بدرجة مناسبة سيساعد في تحقيق درجة من الأمان للمصرف يمكن له من خلالها مقابلة أية أزمات قد تعترض عمله وهذا ما سيؤدي إلى توفر الاستقرار في بيئة العمل المصرفي[1].

3- الربحية: يمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح[2] وبالتالي فإن ربحية المصرف هي الزيادة الرأسمالية في قيمة الأصول والزيادة في هيكل رأس المال من الاحتياطات وأرباح محتجزة، وهذه الزيادة تنتج عن الأرباح المحققة من مختلف العمليات التي يقوم بها المصرف[3].

كما يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي يسعى إليها المصرف إذ أن نجاح أو فشل المصرف يقاس بهذا المعيار وترجع أهمية الأرباح في المحافظة على الأمان المصرفي كونها عامل أساسي لاستمرار المصرف بنشاطه وتقديمه خدمات جيدة، مصدر من مصادر ثقة المودعين والدائنين في المصرف بالإضافة إلى المساهمة في زيادة رأس المال والاحتياطات، ومواجهة المصرف لأي خسائر غير متوقعة[4].

ثانيا: العوامل النوعية المؤثرة على درجة الأمان المصرفي.

تتمثل العوامل النوعية التي تؤثر على درجة الأمان المصرفي فيما يلي:

1-جودة الخدمات المصرفية: يرتبط مفهوم جودة ا لخدمة المصرفية بمصطلح القيمة الإدراكية لدى العميل بمعنى مدى تطابق الأداء الفعلي للخدمة مع توقعات العملاء لهذه الخدمة، كما أن جودة الخدمة المصرفية مفهوم يعكس تقييم العميل لدرجة الامتياز أو التفوق الكلي في أداء الخدمة بغية تحقيق الميزة التنافسية الفريدة عن بقية المصارف وبالتالي مواجهة الضغوط التنافسية فضلا عن تحمل تكاليف أقل بسبب قلة الأخطاء في العمليات المصرفية، كما تتيح الخدمة المتميزة الفرصة لبيع خدمات مصفية إضافية[5].

2-الأداء التسويقي في المصرف: يعتبر التسويق المصرفي حقلا من حقول المعرفة التسويقية الحديثة التي حظيت باهتمام من جانب الكتاب والباحثين، مع كونه يمثل حالة من حالات التسويق الخدمي ونظرا للدور الحيوي الذي يقوم به التسويق المصرفي على مستوى دعم كيان المصرف وبقاءه واستمراره فقد أدركت إدارة المصارف أهمية هذا

---

[1] محمد علي عبود الحريث، مخاطر الائتمان وأثرها في الأمان المصرفي، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السورية الخاصة، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، 2013، ص 71.

[2] نبيلة رقاقدة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، دراسة حالة سوسيتي جنرال الجزائر للفترة 2004-2014، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 04.

[3] محمد علي عبود الحريث، نفس مرجع ، ص 72.

[4] جمانة نذير الخجا، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[5] باسم محمد عودة الهرموشي، مرجع سابق، ص 24.

الدور وسعت إلى تطبيقه[1]، ونظرا لمدى الحاجة إلى أداء تسويقي قوي وفعال في ظل التقدم التكنولوجي المذهل والمتطور والمستمر ومدى التحديات والمشكلات التي فرضها الواقع نتيجة تطور هذه التكنولوجيا وانفتاح الأسواق، أصبح العالم يعتمد التحسين والتطوير الأمثل أسلوبا لمواجهة التحديات وكسب الفرصة المتاحة أمامه ومن بين أهم أهداف الأداء التسويقي، إرضاء حاجات الزبائن وتحقيق أعلى عوائد على الاستثمار، وإذا تمكنت إدارة التسويق من لعب دور مهم في تحقيق هذين الهدفين، فإننا نقول أن الأداء التسويقي لها جيد ولا شك أن الأداء الجيد للتسويق سينعكس بالإيجاب على الأداء الكلي للمصرف وبالتالي يحصل المصرف على حصة سوقية أكبر وذلك من أجل تحقيق أكبر ميزة تنافسية على حساب المصارف الأخرى[2].

3-السياسة الائتمانية : يمثل النشاط الائتماني ركيزة العمل الأساسية للمؤسسات المالية المصرفية حيث أن النشاط الرئيسي للمؤسسات المالية هو إعادة إقراض الودائع بهدف تحقيق الأرباح[3]، وتعرف السياسة الائتمانية بأنها مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها(الحدود) وأنواعها وآجالها الزمنية وشروطها الرئيسية[4]، وتهدف السياسة الائتمانية إلى تحقيق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها تحقيق عائد مناسب من توظيف الأموال المتاحة للمصرف التجاري في ظل الالتزام بالسياسة المعتمدة لذلك، المحافظة على نسبة السيولة لدى المصارف ضمن السيولة الآمنة والسيولة القانونية بالإضافة إلى تلبية طلبات الزبائن للمصارف من القروض والتسهيلات الائتمانية النقدية والغير النقدية [5].

المطلب الرابع: آثار ومظاهر الأمان المصرفي.

يعتبر الأمان والاستقرار في بيئة عمل المصرف من أهم العوامل المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يمد النشاط الاقتصادي بالتمويل اللازم لإستمراريته وتطويره، بالإضافة إلى ذلك فإنه يساعد السلطات النقدية على تحقيق أهدافها النهائية، كما أن هناك العديد من المظاهر والدلائل التي تدل على وجود الأمان المصرفي، والتي تتعلق بالاستقرار في القوائم المالية وإدارية واقتصادية وتسويقية وفنية.

أولا: آثار الأمان المصرفي.

تتمثل أهم الآثار الناتجة عن وجود الأمان المصرفي ضمن نشاط المصارف التجارية في [6]:

---

[1] سمية فجخي، أثر التسويق المصرفي في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري، رقم335، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016، ص14.

[2] باسم محمد عودة الهرشومي، مرجع سابق، ص 25.

[3] ربا فهمي كوكش، مرجع سبق ذكره، ص 112

[4] عباس محمد الأمين، شقال رابح، استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة قرض في بنك الفلاحة والتنمية والريفية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017، ص20.

[5] .باسم محمد عودة الهرموشي، نفس مرجع، ص 24.

[6] بلغالم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص40.

1- زيادة الثقة بالمصارف: عن طريق تهافت العملاء والمودعين على الإيداع والادخار في المصارف، وذلك من خلال اطمئنانهم على استرجاع ودائعهم، وبالتالي زيادة مصادر الأموال في المصارف التي تعتبر من الموارد المهمة لتعبئة القروض وتمويل الاستثمار، وهو ما ينجر عنه ارتفاع العوائد في المصارف؛

2- ارتفاع النمو الاقتصادي: يؤدي الأمان المصرفي إلى الاستقرار في الجهاز المصرفي، مما يؤدي إلى زيادة الموارد المالية المتاحة للمصرف الناتج عن زيادة إيداع وإدخار العملاء لمدخراتهم في المصرف مما ينجم عن ذلك إجراء زيادة حجم الإنتاج وزيادة النمو الاقتصادي؛

3- استقرار وجذب التدفقات النقدية القصيرة وطويلة الأجل: نتيجة لتوفر مؤشرات الأمان واستقرار المصارف؛

4- تحسين علاقة الجهاز المصرفي المحلي مع المؤسسات الدولية خاصة في مجال التمويل: إن تحقيق الأمان المصرفي يؤدي بالضرورة إلى وجود نظام مصرفي مستقر قادر على سداد التزاماته سواء المحلية أو الدولية؛

5- تحسين أداء الشركات والمشاريع الممولة من قبل المصارف: بسبب قدرة المصارف على تقديم حجم التمويل اللازم، وخاصة في المراحل الصعبة؛

6- الأثر على السياسة النقدية والمالية: يساهم الأمان المصرفي في تحقيق أهداف السياسة النقدية وعلى رأسها استقرار الأسعار، فإذا أخذنا في الاعتبار أن الجهاز المصرفي يمثل حلقة مهمة في تحقيق انسجام السياسة النقدية فإن أي خلل فلي إحدى مؤسساتها سيؤثر سلبا على أهدافها، وأحسن مثال لو أراد المصرف المركزي محاربة التضخم واستخدام سياسة السوق المفتوحة بدخول بائع للسندات في سوق المالي، فإن المصارف التي تتمتع بسيولة جيدة ستقوم بشراء هذه السندات وهذا ما يساعدها في بلوغ هدفها النهائي والمتمثل في استقرار الأسعار، أما إن كان المصرف في حالة تعثر وقام البنك المركزي بمحاربة التضخم بنفس الآلية لا تكون هناك استجابة، لأن المصرف يعاني من أزمة سيولة، وكما يؤثر الأمان المصرفي على السياسة المالية من خلال ارتفاع حجم الإيرادات في شكل ضرائب على أرباح المصارف، انخفاض حجم التكاليف الناجمة عن قيام السلطات المختصة في تسيير شؤون المؤسسات المصرفية؛

7- الأثر على القطاع الخارجي: يؤثر الأمان المصرفي على ميزان المدفوعات من خلال مساهمته في الزيادة من عمليات تصدير المنتجات والخدمات وذلك لسهولة حصول المنشآت المصدر على التمويل والضمانات اللازمة لتسوية عمليات التصدير.

ثانيا: مظاهر الأمان المصرفي.

يمكن تقسيم مظاهر الأمان المصرفي إلى مظاهر داخلية ومظاهر خارجية كما يلي :

1- **المظاهر الداخلية:** تتمثل المظاهر الداخلية للأمان المصرفي في النقاط التالية[1]:

- استقرار النسب المالية المستخرجة من تحليل المراكز المالية على فترات متتالية وعلى رأسها نسب السيولة والربحية وجودة الأصول؛

[1] بلغالم حمزة، مرجع سابق، ص 41.

– التوازن في الهيكل المالي للمصرف وذلك نتيجة الاعتماد المصرفي على موارده دون الاعتماد على الاقتراض؛

– إرتفاع الأرباح التشغيلية وتحسينها لفترات متتالية واحتمال استمراره لسنوات قادمة، نظرا لقلة حجم الخسائر التي تلحق بالمصرف من جراء سعيه للحصول على السيولة بتكاليف منخفضة لتسديد التزام المودعين وارتفاع حجم توظيفات المصرف مما يؤدي ذلك إلى زيادة رأس مال المصرف؛

– إستقرار الإدارة داخليا في ظل الوضعية المالية المربحة للمصرف، وهذا نتيجة لتوفرهم على الخبرة الكافية وقلة الصراعات بين المساهمين خاصة فيما يخص تغليب المصالح الخاصة للمساهمين المسيطرين على النسب الغالبة في ملكية رأس المال وتوفرهم على معلومات كافية حول الوضعية المالية للمصرف؛

– إرتفاع الروح المعنوية للعاملين وتمسكهم بالعمل المصرفي، خاصة في ظل الأرباح التي يحققها المصرف والتي تعود عليهم بإيجاب في تحسين رواتبهم؛

– عمل إدارة المصرف نظرا للانخفاض المستمر للتكاليف على فتح بعض الفروع إلى جانب توظيف اليد العاملة لها وشراء بعض المباني والمعدات والأدوات مما يوسع من النمو في السوق المصرفي.

2-المظاهر الخارجية: تتعلق المظاهر الخارجية للأمان المصرفي بما يلي[1]:

– قدرة المصرف على دفع الأموال المودعة لأصحابها في أي وقت وتحت أي ظرف، بالإضافة إلى قيام المصرف بتسديد الالتزامات إلى أصحابها دون مماطلة؛

– التزام المصرف بنشر القوائم المالية المحاسبية، ومدى درجة الإفصاح المحاسبي فيها، من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصرف للوصول إلى معلومات واضحة وملائمة، وذات موثوقية عالية، قابلة للمقارنة مع معلومات المصرف الأخرى؛

– زيادة الطلب على الخدمات ومنتجات المصرف، وارتفاع حجم الإيداع فيه نظرا لثقة المتعاملين والمستثمرين من مقدرتهم على رد أموالهم الموظفة عنده، مما ينتج عنه تحسين الموقف التنافسي له في السوق المصرفي؛

– استقرار في حجم سحب الودائع من طرف المودعين، خاصة في ظل وجود المراكز المالية المربحة للمصرف؛

– الارتفاع المستمر والواضح في القيمة السوقية لأسهم المصرف المسجلة في بورصة الأوراق المالية؛

– إلتزام المصرف لتسديد مستحقاته الضريبية لمصلحة الضرائب؛

– وجود انتظام في سداد الدائنين؛

– قدرة المصرف على المنافسة السعرية نظرا لزيادة حجم التوظيفات المختلفة المدرة للعوائد.

[1] بلغالم حمزة، مرجع سابق، ص 42.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

يتعلق هذا المبحث بالدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر القواعد الإحترازية المنبثقة عن لجنة بازل للرقابة المصرفي في تحقيق الأمان المصرفي، وبعد المسح المكتبي أو على مستوى الإنترنت تجلى لنا وجود بعض الدراسات (في حدود بحثنا) التي تمس مقاربة موضوعنا، يمكن تقسيم هذه الدراسات ضمن المبحث إلى مطلبين.

المطلب الأول: تقديم الدراسات السابقة.

يبرز المطلب كل من الدراسات العربية والمحلية السابقة كما يلي:

أولا: الدراسات العربية.

تتمثل الدراسات العربية في:

1- دراسة (بهية مصباح محمود صباح، 2008): بعنوان" **العوامل المؤثرة على درجة أمان المصارف التجارية العاملة في فلسطين**"، هدفت الدراسة إلى الوقوف على دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية العاملة في فلسطين والتعرف إلى العوامل المؤثرة على الأمان المصرفي فيها. وتم الاعتماد على منهج التحليل المالي الكمي للتحديد اتجاه العلاقة وقوتها بين متغيرات الدراسة، وأظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة، والمخاطر المتعلقة بعدم كفاية رأس المال، والمخاطر المتعلقة، بالتقلبات في سعر الفائدة، ومعدل العائد على إجمالي الموجودات من جهة أخرى، بينما أظهرت وجود علاقة عكسية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان المصرفي.

2- دراسة (سها سليمان علي، 2011): تحت عنوان **دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي"**، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل العوامل التي تؤثر على شعور العميل بالأمان عند اختياره لمصرفه، مع إجراء دراسة مقارنة على عملاء المصارف السورية العامة والخاصة من حيث درجة الأمان المصرفي في كل منهما، وذلك بغية الخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي من الممكن في حال الأخذ بها المساهمة في تعزيز درجة الأمان المصرفي في كل من المصارف العامة والخاصة في القطر العربي السوري. ولتحقيق ذلك فقد تم جمع البيانات اللازمة بالاعتماد على أسلوب البحث الميداني حيث تم توزيع إستبانة على أفراد العينة المدروسة، ولغايات التحليل فقد تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد وتحليل التباين، كما تم اختبار تحليل وصفي لمقاييس النزعة المركزية للمقارنة Ttestواختبار ANOVA الأحادي بين المصارف العامة والخاصة والتعرف على أفضلهما تحقيقا للفرضية المدروسة، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين شعور العميل بالأمان لدى المصرف وبين مجموعة العوامل الكمية والنوعية.

3- دراسة (باسم محمد عودة الهرموشي، 2015):ضمن عنوان "**أثر إدارة مخاطر السيولة والعائد على الاستثمار على درجة الأمان المصرفي**، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اثر إدارة المخاطر المصرفية، وقد أجريت الدراسة على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (10) مصارف للمدة (2010-2015) وتم قياس متغيرات الدراسة باعتماد المؤشرات المالية الملائمة لهذا الغرض، وقد توصلت إلى

وجود علاقة اثر طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين إدارة مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي، وكذلك عدم وجود علاقة اثر ذات دلالة إحصائية معنوية بين إدارة مخاطر العائد على الاستثمار ودرجة الأمان المصرفي.

ثانيا-الدراسات المحلية.

تشمل الدراسات المحلية ما يلي:

1- دراسة (حمزة عمي سعيد، 2016): بعنوان "**دور التنظيم الاحترازي في تنظيم الاستقرار ودعم التنافسية**"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار تبني المعاييـر الاحترازية وبخصوص معىار كفاىة رأس المال على استقرار الجهاز المصرفي وثم على تنافسية المصارف التجارية، وقد قامت الدراسة في جزئها النظري باستعراض مختلف الآليات الاحترازية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي من جهة وكىف تؤثر النظم الاحترازية على التنافسية من جهة أخرى، أما في الجزء التطبيقي فقد بـىنت الدراسة العلاقة بين مؤشر الاستقرار المصرفي ومؤشرات تحقيق الاستقرار التي وضعها صندوق النقد الدولي للاستقرار ثم تأثير مؤشرات رأس المال على التنافسىة، وذلك لعينة تتكون من 6 بنوك عاملة في الجزائر خلال الفترة (2003-2013) باستعمال نموذج panel data، توصلت هذه الدراسة إلى إن نسبة الملاءة والمردودية تؤثر إيجابا على الاستقرار المصرفي، أما نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الدىون ومردودية السهم بالإضافة إلى نسبة التكاليف على الفوائد إلى إجمالي الدخل تؤثر سلبا في الاستقرار ومن خلال دراسة العلاقة بين التنظيم الاحترازي والتنافسية فقد توصلت إلى أن التنظيم الاحترازي ىؤثر على التنافسية إيجابا بزيادة استقطاب الودائع، مما ىلغي أسباب عدم إتباعها من طرف المصارف في الجزائر.

2-دراسة (حمزة بلغالم، 2019): ضمن عنوان "**الأساليب الوقائية ودورها في تحقيق الأمان المصرفي من منظور لجنة بازل3 حالة النظام المصرفي الجزائري**"، يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى مساهمة الأساليب الوقائية المطبقة في المصارف الجزائرية من منظور لجنة بازل للرقابة المصرفية في تحقيق الأمان المصرفي، وقد قامت الدراسة في جزئها النظري باستعراض الأساليب الوقائية التي نادت بها مقررات لجنة بازل3، ودورها تحقيق الأمان المصرفي أما في الجزء التطبيقي فقد تم دراسة العلاقة بين الأساليب الوقائية ودرجة الأمان المصرفي ذلك لعينة .تتكون من(14) مصرف خلال الفترة(2009-2015) باستعمال نموذجpanel data، حيث توصلت الدراسة القياسية إلى أن كل الأساليب الوقائية المتمثلة في(كفاية رأس المال، السيولة، إدارة المخاطر والحوكمة المصرفية) التي أقرتها لجنة بازل3 تسعى إلى تحقيق الأمان المصرفي في المصارف الجزائرية، من العلاقة بين هذه الأساليب ودرجة الأمان المصرفي.

3-دراسة (محمد إليفي وعبد القادر سرير، 2020): تحت عنوان **محددات الأمان المصرفي باستخدام (camels)نظام التصنيف الأمريكي كاملز**، تهدف هذه الدراسة لإعطاء مفهوم دقيق للأمان المصرفي نظرا لاختلاف الباحثين في مفهومه مع تحديد محددات الأمان المصرفي الجزائري من منظور نظام التصنيف الأمريكي كاملز خلال الفترة (2009-2017) لعينة تتكون من (14) مصرف، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد البحث، والمنهج الاستقرائي عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية وأدوات الاقتصاد

القياسي لتقدير اثر محددات الأمان المصرفي في النظام المصرفي الجزائري، توصلت الدراسة إلى أن محددات الأمان المصرفي في الجزائر تتوافق مع نظام التقييم المصرفي الأمريكي كايل، حيث يوجد علاقة طردية بين كل من (كفاية رأس المال وجودة الأصول والسيولة) والأمان المصرفي، وعلاقة عكسية ما بين العائد على حقوق الملكية والأمان المصرفي.

ثالثا: الدراسات الأجنبية.

1- دراسة (Bevan,2000): ضمن عنوان"**محددات المديونية في المصارف التجارية**"، هدفت الدراسة إلى تحليل محددات مدىونىة المصارف التجارية في المملكة المتحدة وبلغاريا وهنغاريا فقد عالجت الأمان المصرفي من حىث تنظيم الهيكل المالي للمصرف، وقد ركزت هذه الدراسة على مجموعتين من المتغيرات التابعة والمستقلة، تمثلت المتغيرات التابعة بالمدىونىة وتمثلت المتغيرات المستقلة بحجم البنك والأصول الخطرة والقروض طويلة الأجل وقروض قصيرة الأجل والأرباح المحتجزة، وقد توصلت الدراسة بوجود علاقة اىجابىة بىن المدىونىة وكل من حجم المصرف والأرباح المحتجزة ووجود علاقة سالبة بىن المدىونىة وكلمن الأصول الخطرة، الاستثمارات بالأوراق المالىة والقروض القصيرة وطويلة الأجل، كما توصلت الدراسة إلى أهمية زىادة رأس المال للمصارف التجارية من اجل المحافظة على أموال المودعين وحمايتها من التعرض لمخاطر الرفع المالي.

2- (Beston,2000): تحت عنوان "**محددات هيكلية رؤوس أموال المصارف التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية**"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات هيكلة رؤوس أموال المصارف من اجل المحافظة على درجة الأمان المصرفي، وقد تم أوصت هذه الدراسة بضرورة تنظيم هيكلة البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ويكون ذلك، بضرورة المحافظة على الهيكل المالي للمصارف التجارية ورفع رأس المال المصرف التجاري وتطوير إدارة رأس المال خوفا من التعرض لعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين من ناحية، ومن اجل كسب ثقة المتعاملين مع البنك وتحقيق عوائد مجزية للمالكين من ناحية أخرى، بالإضافة إلى ضرورة عمل موازنة بين الديون وحقوق الملكية حتى لا يتعرض البنك لمخاطر الرفع المالي.

المطلب الثاني: المقارنة بالدراسات السابقة.

يشمل المطلب تحديد أهم أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة من حيث: الهدف، المنهج المتبع، العينة، حدود الدراسة والنتائج المتوصل إليها كما هو مبين أدناه:

أولا: أوجه التشابه.

تتمثل أهم أوجه تشابه دراستنا مع الدراسات السابقة فيما يلي :

1- الهدف: تتشابه دراستنا مع من حيث الهدف مع دراسة (حمزة بلغالم، 2019) والتي تهدف إلى مدى مساهمة الأساليب الوقائية المطبقة في المصارف الجزائرية من منظور لجنة بازل 3 ودورها في تحقيق الأمان المصرفي، وكذلك مع دراسة (عمي سعيد، 2016) من حيث تبني المعايير الاحترازية و على رأسها كفاية رأس المال.

2- المنهج المتبع: تتقارب دراستنا مع معظم الدراسات من ناحية المنهج الوصفي المعتمد في الجانب النظري(سها سليمان علي،2011)، أما الجزء التطبيقي فهناك تشابه من حيث الأسلوب التحليلي المعتمد في الدراسة باستخدام البرامج الإحصائية مثل stata ونموذج panel (حمزة عمي سعيد، 2016).

3- العينة: هناك تشابه بعض الدراسات المحلية مع دراستنا من ناحية العينة، حيث إعتمدت دراسة كل من (حمزة بلغالم، 2019) **و**(محمد إليفي وعبد القادر سرير، 2020) على نفس العينة من المؤسسات المصرفية، المطابقة لدراستنا.

4-حدود الدراسة: يوجد تطابق لفترة الدراسات السابقة مع دراستنا الممتدة من (2009-2017) مثل دراسة (حمزة بلغالم، 2019).

5- النتائج المتوصل: نجد دراسات ركزت على التحليل القياسي لمؤشرات الأمان المصرفي، فقد تشابهت بعض الدراسات في النتائج التوصل إليها مع دراستنا من حيث العلاقة التي تربط بين كفاية رأس المال و درجة الأمان المصرفي (حمزة بلغالم، 2019)، والعلاقة بين السيولة ودرجة الأمان المصرفي(بهية مصباح و محمود صباح، 2008)

ثانيا: أوجه الاختلاف.

تتمثل أوجه اختلاف دراستنا مع الدراسات السابقة في ما يلي:

1- الهدف: تختلف دراستنا مع الدراسات السابقة من حيث الهدف بحيث تهدف (دراسة سها سليمان علي، 2011) إلى تحديد وتحليل العوامل التي تؤثر على شعور العميل بالأمان عند اختياره لمصرفه، كما هدفت دراسة (حمزة عمي سعيد، 2016) إلى معرفة آثار تبني المعايير الاحترازية وبخصوص معيار كفاية رأس المال على استقرار الجهاز المصرفي وثم على تنافسية البنوك التجارية، وبعضها هدف إلى معرفة تأثير بعض المتغيرات على درجة الأمان المصرفي مثل (Benston,2000) والبعض الآخر هدف إلى معرفة اثر مديونية البنوك التجارية ومحدداتها كما هو في دراسة (Beven,2000)، أما دراسة كل من (صباح، 2008) و(باسم محمد عودة الهرموشي، 2015) فقد هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان في المصارف وذلك من اجل تطوير أدائها.

2- المنهج المتبع: تختلف دراستنا مع الدراسات السابقة من حيث المنهج في كون أن بعضها إعتمد على الأسلوب التحليلي في الدراسة بإستخدام مجموعة من الأدوات المختلفة مثلا أسلوب الانحدار المتعدد وتحليل التباين الأحادي(سها سليمان علي، 2011) والبرنامج الإحصائي (SPSS) كدراسة (باسم محمد عودة الهرموشي، 2015).

3- العينة: هناك اختلاف من حيث العينة، نجد دراسات إستغلت عينة صغيرة من المصارف التجارية(حمزة عمي سعيد، 2016)، في حين اعتمدت دراستنا على عينة من 14 مصرف تجاري.

4- حدود الدراسة: إختلفت معظم الدراسات من حيث الفترة الزمنية، بعضها امتدت لفترة قصيرة مثل (باسم محمد عودة الهرموشي، 2015) وأخرى لفترة طويلة(حمزة عمي سعيد، 2016) مقارنة مع دراستنا.

5- النتائج المتوصل إليها: يوجد فرق في النتائج المتوصل اليها مقارنة مع دراستنا، حيث توصلت الدراسات الأجنبية مثل(Bevan,2000) إلى أهمية زيادة رأس المال للمصارف التجارية من اجل المحافظة على أموال المودعين و حمايتها من التعرض لمخاطر الرفع المالي، في حين توصلت دراسة**(Beston,2000)** إلى ضرورة المحافظة على الهيكل المالي للمصارف التجارية و رفع رأس المال المصرف التجاري، وتطوير إدارة رأس المال، بالإضافة إلى عمل موازنة بيم الديون و حقوق الملكية.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للإطار النظري للدراسة يمكن صياغة النتائج التي توصلنا إليها في ما يلي:

– تشكل القواعد الإحترازية مجموعة من المقاييس التسييرية التي يجب احترامها من طرف المصارف، لإعادة تقييمها للمخاطر وكيفية الوقاية منها، وضمان مستوى معين من السيولة وملاءتها المالية اتجاه المودعين،

– كما ركزت بازل الثالثة على مجموعة من الجوانب المهمة لتحقيق الأمان المصرفي لعل من أبرزها زيادة قيمة الأموال الخاصة، زيادة تغطية المخاطر وإدخال نسبة السيولة والرافعة المالية؛

– يقصد بالأمان المصرفي مدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر الناتجة عن المخاطر النظامية وغير النظامية ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة؛

– تنبع أهمية الأمان المصرفي بالنسبة للمصرف من خلال المحافظة على إستمراريته وزيادة ربحيته، أما من جانب العملاء فتكمن أهميته في المحافظة على أموالهم عن طريق إسترجاع ودائعهم، لأن ثقة العملاء في المصرف هي أساس عمل القطاع المصرفي والإقتصاد ككل؛

– يعتمد الأمان على مجموعة من الخصائص أهمها السرية، الشفافية والمصداقية وغيرها التي تزيد من درجة الأمان المصرفي؛

– توجد العديد من العوامل التي تؤثر على درجة الأمان المصرفي تنقسم إلى عوامل كمية والمتمثلة في رأس المال، الربحية، والسيولة والى عوامل نوعية وهي جودة الخدمات المصرفية الأداء التسويقي والسياسة الائتمانية؛

– هناك العديد من المظاهر والدلائل التي تدل على وجود الأمان المصرفي والتي تتعلق بالاستقرار في القوائم المالية والإدارية والاقتصادية والتسويقية والفنية.

من أجل إسقاط موضوع اثر القواعد الاحترازية على الأمان المصرفي سنقوم في الفصل الثاني ببناء نموذج قياسي لمعرفة اثر هذه القواعد على الأمان المصرفي في النظام المصرفي الجزائري.

الفصل الثاني:قياس الأمان المصرفي في عينة من المصارف الجزائرية

تمهيد:

حاول المشرع الجزائري من خلال مجلس النقد والقرض كهيئة تشريعية مختصة في المجال المصرفي لتبني مختلف القواعد الإحترازية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، من خلال تكييفها مع واقع النظام المصرفي الجزائري بغرض أساسي يتمحور حول تحقيق عنصر الأمان المصرفي، وعليه ومن أجل معرفة مدى تأثير تطبيق هذه القواعد الإحترازية على تحقيق عنصر الأمان في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة المدروسة، سنحاول تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة؛**
- **المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج.**

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المتبعة.

ينبغي لإثبات مصداقية ومدى فعالية المعلومات التي جمعت من خلال الدراسة وإعطائها أهمية بالغة يجب التركيز بالدرجة الأولى على الطريقة والأدوات والبرامج المستعملة، في ذلك والتي من خلالها يتسنى لنا المصادقة على الفرضيات المطروحة أو إلغائها، والخروج بالحوصلة الدالة بنسبة كبيرة على صحة ما جاء به موضوع الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة.

نسعى من أجل عرض الطريقة المتبعة في هذه الدراسة بإختيار مجتمع وعينة الدراسة وتلخيص المعطيات المجمعة.

أولا: العينة المستخدمة في الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة في المصارف الجزائرية والتي بلغ عددها عشرون مصرف (عمومي وخاص)، وقد تم اختيار أربعة عشر (14) مصرف كعينة للدراسة والتي شملت ستة مصارف عمومية (البنك الوطني الجزائري BNA، بنك التنمية المحليBDL ، البنك الجزائر الخارجي BEA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، القرض الشعبي الجزائري CPA والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP)، وثمانية مصارف خاصة (المؤسسة العربية المصرفية الجزائر ABC ، سوسيتي جينيرال الجزائر SGA ،بنك الخليج الجزائر AGB، ترست بنك الجزائر TRUST، بي ان بي الجزائرBNP ، بنك البركة الجزائر BAR، مصرف السلام الجزائرSMB، وفرنسا بنك الجزائر FRB)، وقد تم استبعاد المصارف الأخرى نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية خلال فترة الدراسة.

ثانيا: فترة الدراسة.

شملت الدراسة الحالية على سبع سنوات التي تمتد من سنة 2009 إلى سنة 2017 للمصارف محل الدراسة وقد تم إختيارها بناء على المعلومات والمعطيات اللازمة والمتوفرة للدراسة التطبيقية من خلال التقارير السنوية للمصارف، و عليه فإن الدراسة تستخدم بيانات زمنية مقطعية متوازنة Balanced panel data[1].

ثالثا: تحديد متغيرات وخطوات الدراسة.

إن طبيعة الموضوع وإشكالية الدراسة تتمحور حول الأمان المصرفي وفقا لمقررات لجنة بازل و دورها في

[1] مفيدة الأحسن ،الرقابة المصرفية وفقا لمقرارات لجنة بازل و دورها في تقييم أداء المصارف التجارية دراسة قياسية لعينة من المصارف الجزائرية من 2005 إلى2015)، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، عين الدفلى، 2019، ص31.

تقييم أداء المصارف التجارية وعلى هذا الأساس تم تحديد المتغيرات الأساسية في موضوع الدراسة، و فيما يلي سنتطرق إلى تصميم الدراسة التطبيقية من خلال تحديد المتغيرات المستخدمة مع توضيح الخطوات التي يتم بها إجراء الدراسة ومصادر بياناتها.

1- تحديد متغيرات الدراسة: يوضح الجدول أدناه متغيرات الدراسة المستخرجة بواسطة التحليل بالنسب المالية لميزانية وجدول حسابات النتائج للمصارف التجارية الجزائرية المشكلة لعينة الدراسة[1].

الجدول رقم (1-2) : متغيرات الدراسة

المتغير التابع (الأداء)		
اسم ورمز المتغير	**مؤشر**	**المفهوم**
الأمان المصرفي bs	حقوق الملكية /إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	يقصد به الإحاطة والحذر من المخاطر المصرفية التي يتعرض لها المصرف أثناء مزاولة نشاطه.
المتغيرات المستقلة		
كفاية رأس المال Cook	(رأس المال الأساسي+ رأس المال المساند)/(مخاطر الإئتمانية + مخاطر السوق +مخاطر التشغيلية) x 12.5	تهدف كفاية رأس المال إلى تغطية الخسائر الناتجة عن المخاطر المصرفية، وكلما زاد هذا المؤشر تزداد درجة الأمان المصرفي.
السيولة المصرفية Liq1	(النقد في الصندوق +النقد لدى البنك المركزي +أرصدة سائلة في المصارف الأخرى) /إجمالي الودائع	تعكس مستوى السيولة الجاهزة التي بحوزة المصرف لتلبية طلبات المودعين، و بتالي فانه يقيس مدى قدرة المصرف على مواجهة إلتزاماته الفورية و المتوقعة من النقد الجاهز المتوفر له، وكلما زاد هذا المؤشر تزيد درجة الأمان المصرفي و العكس صحيح.
الربحـــــية	- معدل العائد على الأصول (ROA) =النتيجة الصافية /إجمالي الأصول - معدل نمو الودائع (ROD) =النتيجة الصافية /إجمالي الودائع	إن ارتفاع مؤشر الربحية تدل على وجود كفاءة إدارة المصرف في استغلال الأمثل لموجداته من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق مصالح الأطراف الفاعلة في المصرف وهو ما تبحث عنه الحوكمة المصرفية.

المصدر: حمزة بلغالم، الأساليب الوقائية ودورها في تحقيق الأمان المصرفي من منظور لجنة بازل 3 حالة النظام المصرفي الجزائري، أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2019، ص 171.

[1] مفيدة الأحسن ، مرجع سابق ، ص31.

2- خطوات الدراسة ومصادر البيانات: بهدف الإلمام ببحثنا والإجابة على الأسئلة الفرعية وإختبار فرضيات الدراسة تم الإعتماد على مصادر أولية و أخرى ثانوية تتمثل في:

أ- المصادر الأولية: يتمثل هذا العنصر في المصادر المتعلقة بالجانب التطبيقي المتعلق بدراسة مدى تأثير كل من كفاية رأس المال والسيولة والربحية الموجودة في المصارف التجارية على الأمان المصرفي، وهذا من خلال إتباع الخطوات التالية :

- جمع البيانات من خلال الميزانية و جدول حسابات النتائج للمصارف محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2009-2017 بناء على معطيات و بيانات التقارير السنوية لهذه المصارف من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الصادرة عن المركز الوطني للسجل التجاري؛
- حساب النسب المالية المتعلقة بمتغيرات النموذج (أنظر الملحق رقم 01)؛
- تفريغ النسب المالية والمتغيرات المستعملة من برنامج Excel 7 على البرنامج stata 15 وتقدير أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

ب- المصادر الثانوية: تتلخص هذه الأخيرة في الدراسات السابقة، كتب، مجلات .

المطلب الثاني: أدوات الدراسة.

نقوم في هذا المطلب بعرض الأدوات والبرامج الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات المتحصل عليها من خلال الإعتماد على برامج البانل و ستاتا .

أولا: البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات.

1- مفاهيم أساسية حول نماذج البانل: إستطاعت نماذج بانل أن تكتسب إهتمام كبيرا خصوصا في الدراسات القياسية، نظرا لأنها تأخذ في الإعتبار أثر تغير الزمن وتغير الإختلاف بين الوحدات المقطعية على حد السواء.

أ- مفهوم معطيات البانل: نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت، فالبنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (مصارف، شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف البيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردات خلال فترة زمنية، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج بانل بالمتوازن، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لأخر يكون نموذج البانل غير متوازن، وبشكل عام يمكن كتابة نموذج بانل بالصيغة التالية[1] :

$$y_{it} = b_{0i} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \; i = 1, 2, \ldots\ldots N \;\; t = 1, 2, 3 \ldots T \ldots (1)$$

[1] مفيدة الأحسن، مرجع سابق ، ص ص31-33.

ب- أهمية معطيات البانل: إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية، و كذالك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول بأن معطيات البانل تتمتع ببعد مضاعف بعد زمني وبعد فردي، وهذا ما يجعل دراستها الميدانية أكثر فعالية و نشاط في الاقتصاد القياسي، وبالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة نوزجها في النقاط التالية:

- توفر بيانات بانل إمكانية دراسة ديناميكية التعديل التي قد تخففها البيانات المقطعية، كما أنها تكون مناسبة لدراسات حالات البطالة، الفقر ...الخ، ويمكن من خلال بيانات بانل الربط بين سلوكيات مفرادات العينة من نقطة زمنية إلى الأخرى؛

- تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك البيانات المقطعية أو الزمنية وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الإرتباط بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، كما تتميز عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذالك بكفاءة أفضل؛

- تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة والتي تقود عادة إلى نتائج متحيزة في إنحدارات المفردة؛

- وتبرز أهمية بانل في أنها تأخذ بعين الإعتبار ما يوصف بعد التجانس أو الإختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية؛

- التحكم في التباين الفردي الذي يظهر حالة البيانات المقطعية أو الزمنية والتي يضفي نتائج متحيزة؛

ثانيا: النماذج الأساسية لتحليل المعطيات البانل.

1- نموذج الإنحدار التجميعي Pooled Regression Model: يعتبر أبسط نماذج البيانات المقطعية حيث تكون فيه جميع المعاملات الثابتة لجميع الفترات (يهمل أثر الزمن)، وبالتالي يمكن إعادة صياغة المعادلة على الجدول الموالي لتتحصل على صيغة النموذج التجميعي:

$$y_{it} = b_0 + \sum_{j=0}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}\, i = 1,2,\dots N\,, t = 1,2,3\dots T \dots (2)$$

حيث أن $E(\varepsilon_{it}) = 0$ و $\mathrm{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$، ويتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية

2- نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model (FEM): في نموذج التأثيرات الثابتة يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع B_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل B_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (أي سنتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع، وعليه فإن نموذج التأثيرات يكون بالصيغة التالية[1]:

$$y_{it} = b_{0(i)} + \sum_{j=0}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}\, i = 1,2,\dots N\,, t = 1,2,3\dots T \dots (3)$$

[1] مفيدة الأحسن، مرجع سابق، ص ص 33، 34.

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة B_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن و إنما B_0 يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية، لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة والسماح لمعلمة القطع بالتغير بين مجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر (N−1) لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ، ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية Least Squares Dummy Variable، وبعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة رقم (3) يصبح النموذج كالتالي:

$$y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^{2} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad i = 1,2,\dots N\ t = 1,2,3\dots T \dots (4)$$

حيث يمثل المقدار $\alpha_1 + \sum_{d=2}^{2} \alpha_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع B_0 ويمكن كتابة النموذج بعد حذف α_1 بالشكل التالي:

$$y_{it} = \sum_{d=2}^{2} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad i = 1,2,\dots N\ t = 1,2,3\dots T (5)$$

3- نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model (REM: في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذات توزيع طبيعي بوسط حسابي مقداره صفر و تباين مساوي إلى σ_ε^2، ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة يفرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترات زمنية محددة، ويعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذج ملائما في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة، وفي نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع $B_{0(i)}$ كمتغير عشوائي معدل مقداره u أي:

$$B_{0(i)} = u + v_i\ i = 1,2 \dots \dots \dots n \dots (6)$$

وبالتعويض المعادلة رقم (6) في المعادلة رقم (3) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية كالأتي:

$$y_{it} = u + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}\ i = 1,2 \dots \dots \dots n\ t = 1,2 \dots \dots \dots t \dots (7)$$

حيث تمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i و يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (Error Componets Model) بسبب أن النموذج في المعادلة يحوي مركبين للخطأ هما ε_{it} و vi نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضة منها إن :

$$\begin{cases} E(\varepsilon_{it}) = 0 \\ \text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 \\ E(v_i) = 0 \\ var(v_i) = \sigma_v^2 \end{cases}$$

وليكن لدينا حد الخطأ المركب الأتي: $= \sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2 w_{it}$ حيث أن[1]:

[1] مفيدة الأحسن، مرجع سابق ، ص ص 34، 35.

$E\ (w_{it})\ =\ 0$

$Var(w_{it})=\sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$

تفشل طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفوءة و لها أخطاء قياسية غير صحيحة، مما يؤثر في اختيار المعلمات كون إن التباين المشترك بين itε و vi لا يساوي صفر أي:

$(cov(w_{it}, w_{is})\sigma_v^2 \neq 0 =, \neq 0 t$

لغرض تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية بشكل صحيح عادة ما تستخدم طريقة المربعات المعممة Generalized Least Squares (GLS) [1].

[1] مفيدة الأحسن، مرجع سابق ، ص ص35، 36.

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج.

يدور مضمون هذا الجزء في البحث عن قدرة لجنة بازل 3 المطبقة ضمن الأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس النقد القرض إبتداء من سنة 2010، في تحقيق عنصر الأمان المصرفي لوحدات الجهاز المصرفي، لذا سنحاول بناء نموذج قياسي نختبر به فرضيات البحث إلى ما قدمته البحوث العلمية المحكمة (الدراسات السابقة) سواء الوطنية منها أو الأجنبية،

المطلب الأول: خطوات عرض النتائج.

أولا: نتائج المفاضلة بين النماذج الثلاثة لبانل.

يلخص الجدول أدناه بإستخدام برنامج (Stata.15) ومختلف الإختبارات الإحصائية كيفية المفاضلة بين النماذج الثلاثة[1]:

الجدول(1-3): نتائج مخرجات النموذج

المتغيرات التفسيرية	نموذج الأثر التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
Cook	0.878335 (0.000)***	0.518005 (0.000)***	0.6509902 (0.000)***
ROA	-1.064608 (0.090)*	-0.6647805 (0.239)	-0.6828181 (0 .227)
ROD	0.1446212 * (0.44)	-0.1061087 * (0.509)	-0.0103428 *(0.949)
Liq1	0.605111 (0.000)***	0.6820234 (0.000)***	0.6579456 (0.000)***
الثابت (c)	-0.1305446 (0.000)***	-0.0922168 (0.000)***	-0.1107425 (0.000)***
Number of observation	126	126	126
R-squared	8976.0	0.9422	-
Adjusted R-squared	8972.0	0.9331	-
Prob (F-Stat)	0.0000	0.0000	0.0000

[1] حمزة بلغالم، مرجع سبق ذكره، ص، 185.

المصدر: مخرجات نتائج برنامج stata 15.

من خلال نتائج إختبار النماذج الثلاثة للإختيار بينها، أي من خلال نتائج إختبار F المقيد للإختيار بين نموذج الأثر التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة (Prob=0.00 أقل من 0.05) تم إختيار نموذج التأثيرات الثابتة كأفضل نموذج، وعليه فقد تم إختيار نموذج التأثيرات الثابتة كأحسن نموذج (أنظر الملحق رقم (2)) ،وبناء على إختبار Breush and pagan LM للمفضلة بين نموذج الأثر التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية نجد أن قيمة (prob= 0 .0000 أقل من 0,05)، وعليه تم إختيار النموذج التأثيرات العشوائي هو الأفضل (أنظر الملحق رقم (3))، وبناء على نموذج Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية كانت قيمة p–value المحسوبة تساوي 0,0108 وهي اقل من 0,05، وعليه يمكن القول بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأمثل (أنظر الملحق (4)).

وعليه قبل الأخذ بنتائج التقدير لابد من التأكد من أن النموذج الأمثل (نموذج التأثيرات الثابتة) لا يعاني من مشاكل قياسية، من خلال التأكد من خلو النموذج من مشاكل الإرتباط الذاتي للأخطاء وخلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين أي جودة صلاحية النموذج[1]

ثانيا: دراسة صلاحية النموذج الأمثل.

نستخدم لدراسة خلو نموذج التأثيرات الثابتة من كل مشاكل الإحصائية كل من إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين.

1–اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: يقيس الإرتباط الذاتي للأخطاء درجة الإرتباط بين القيم لنفس المتغيرة خلال فترة زمنية محددة وليس بين متغير أو أكثر، ويمكن معرفة هل هناك ارتباط ذاتي بين متغيرات الدراسة المستقلة باستخدام اختبار[2] Wooldridge (حمزة، 2018، صفحة 239)، للكشف عن وجود أو عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء، حيث في حالة وجود المعنوية الإحصائية لهذا الاختبار يعني ذلك وجود إرتباط ذاتي لأخطاء

```
. xtserial bs cook ROA ROD liq1

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,      13) =     13.693
          Prob > F =      0.0027
```

المصدر: مخرجات نتائج برنامج stata 15.

[1] حمزة بلغالم، مرجع سابق، ص185.

[2] حمزة جيلالي التومي، إختبار تأثير بعض العوامل على هيكل رأس البنوك الجزائرية الخاصة – دراسة تطبيقية خلال الفترة (2009–2014)، مجلة الإقتصاد الجديد ، مجلد 19، العدد 2، 2018، ص 293.

أظهرت نتائج اختبار الكشف عن مشكلة الإرتباط الذاتي أن القيمة الإحتمالية أقل من 0.05 وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود مشكلة إرتباط ذاتي للأخطاء.

2-إختبار عدم تجانس التباين: إن مصطلح عدم تجانس التباينHeteroskedasticity متكون من كلمتين هما (Hetero)أي مختلف وغير متساوي، وكلمة (scedastivity) أي التباعد أو الإنتشار، حيث تعتبر مجموعة المتغيرات غير متجانسة التباين إذا كان هناك مجموعة فرعية (المصارف) تختلف في متغيراتها عن بقية المجموعات الأخرى، فظاهرة عدم تجانس التباين تؤثر في تقديرات تباين مقدرات النموذج وأن الإختبارات المستخدمة تصبح في هذه الحالة غير واقعية ولا يمكن الاعتماد عليها.

```
. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (14)  =    3000.91
Prob>chi2 =      0.0000
```

المصدر: مخرجات نتائج برنامج stata 15.

من خلال نتائج إختبار تجانس التباين نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية Prob > F هي أقل من 5 %، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وعليه يمكن القول أن النموذج الأثر الثابت يعاني من مشكلة عدم التباين[1]

المطلب الثاني: تقديم النموذج المقدر وتحليل النتائج.

من خلال نتائج الإختبارات السابقة نلاحظ أن نموذج التأثيرات الثابتة يعاني من مشاكل إحصائية(وجود الإرتباط الذاتي للأخطاء، عدم تجانس التباين)، وبالتالي سوف نعالج هذه المشاكل باستخدام طريقة تصحيح الأخطاء في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية panels corrected standard errors(PCSE).

أولا: النموذج المقدر.

وعليه فإن طريقة التقدير المستخدمة لدراسة مدى مساهمة مقررات لجنة بازل 3 في تحقيق الأمان المصرفي في المصارف الجزائرية خلال الفترة (2009-2017) هي طريقة panels corrected standard errors (PCSE)، التي تأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين، كما إن هذه الطريقة تعد من أهم القواعد المستخدمة في البيانات السلاسل الزمنية المقطعية التي تكون فيها عدد المشاهدات قليلة (BECK & KATZ, 1995) والنتائج موضح كما يلي:

[1] حمزة جيلالي التومي، مرجع سابق ، ص293.

```
. xtpcse bs cook ROA ROD liq1

Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:   ind                         Number of obs     =       126
Time variable:    YEAR                        Number of groups  =        14
Panels:           correlated (balanced)       Obs per group:
Autocorrelation:  no autocorrelation                        min =         9
                                                            avg =         9
                                                            max =         9
Estimated covariances      =       105        R-squared         =    0.8976
Estimated autocorrelations =         0        Wald chi2(4)      =   1017.45
Estimated coefficients     =         5        Prob > chi2       =    0.0000
```

bs	Panel-corrected Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
cook	.8783335	.1402645	6.26	0.000	.6034202	1.153247
ROA	-1.064608	.8016399	-1.33	0.184	-2.635793	.5065773
ROD	.1446212	.1665542	0.87	0.385	-.1818191	.4710615
liq1	.6051073	.056908	10.63	0.000	.4935697	.7166449
_cons	-.1305446	.0184	-7.09	0.000	-.166608	-.0944812

المصدر: مخرجات نتائج برنامج stata 15.

ثانيا: تحليل النتائج.

إنطلاقا من نتائج الإنحدار المتعدد الأمثل الذي تم إستخراجه من برنامج **stata 15** تعطى صيغة النموذج المقدر كما يلي[1]:

$$Bs = -0.1305446 + 0.8783335\ COOK - .0\ 64608\ ROA + 0.1446212\ ROD + 0.6051073 liq1$$

مع العلم أن المتغيرين المستقلين (**ROA , ROD**) غير معنويين.

يقدر الحد الثابت بـ **0.1305446** – ويعني أنه مع انعدام المتغيرات المستقلة الأربعة (**cook. Liq1 ROA ROD**) المؤثرة في النموذج فإن درجة الأمان تلغ **0.1305446** – وهو ما يعني أنه يوجد قواعد إحترازية غير مدرجة في النموذج، ولكنها مطبقا من طرف الوحدات المصرفية تؤثر سلبا على درجة الأمان المصرفي؛

وتظهر معادلة الإنحدار المتعدد على وجود علاقة طردية بين كفاية رأس المال المحسوبة وفقا للنظام رقم 14-01 الصادر في 16 فيفري2014 ودرجة الأمان المصرفي، التي يبرزها معامل الإنحدار الجزئي الموجب الذي بلغ **0.8782244**، أي أن زيادة كفاية رأس المال ب **1%** يزداد الأمان المصرفي بـ **0.87833 %** وهذا ما بينته لجنة بازل في جميع تعديلاتها، و أكدته نتائج بعض الدراسات في الصدد (ماهر عياش، محمد الغني البهلول، محددات كفاية رأس المال وأثرها على درجة الأمان المصرفي دراسة تطبيقية على المصارف

[1] HOECHLE ,D Robust Standard Errors For Panel Regressions with LIQOSS –Sectional Dependence ,The Stata joumal , Number ii,p4 ..

السورية، مجلة جامعة تشرين، المجلد 36، العدد الأول، 2014، عامر فاضل توفيق خيوله، ثانيا قادر عبد الرحمان، تقيم وتحليل مؤشرات المخاطر المالية المصرفية وأثرها على درجة الأمان المصرفي باستخدام النماذج السلاسل الزمنية ذات المقاطع العرضي،العدد 99، 2014) ؛

ويتبين أيضا من خلال معادلة الإنحدار المتعدد أنه توجد علاقة طردية بين السيولة ودرجة الأمان المصرفي، حيث جاء معامل الإنحدار موجب وقدره **0.6051073** ما يعني أن زيادة السيولة **1%** يؤدي إلى زيادة الأمان المصرفي بـ **0.6051073** وهو ما أكدته دراسة (بهيم مصباح، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الفلسطيني،2008، حمزة عمي السعيد،2016)

ويتجلى كذلك أنه هناك علاقة طردية غير معنوية مابين الربحية ممثلة بالمتغيرين **ROD،ROA** والأمان المصرفي وهو ما يوافق بعض الدراسات(قدي عبد المجيد، بالقسور رقية، تأثير المخاطر على كفاية رأس مال البنوك الإسلامية في الجزائرية دراسة قياسية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية)، ويفسر عدم وجود المعنوية في الربحية بالنسبة للمصارف العمومية في ضعف مردودية الأرباح في القروض الممنوحة من قبلها، أما بالنسبة للمصارف الخاصة فتركز استثماراتها في التمويل قصير الأجل الذي يتميز بضعف الربحية وإرتفاع السيولة[1].

[1] TBECK N ,J KATZ , What to do (and not to do) with time –series Crorss – section datab , American Political Science Review .vol.89,No3,1995 .

خلاصة الفصل الثاني:

توصلنا في الدراسة التطبيقية التي تم قمنا فيها بقياس الأمان المصرفي بواسطة القواعد الإحترازية من خلال الإعتماد على عينة من المصارف والمؤشرات المالية، بالإستعانة ببرنامج Stata 15 ونموذج panel إلى النتائج التالية:

– توجد علاقة طردية بين كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي، فكلما زادت كفاية رأس المال يزداد الأمان المصرفي والعكس صحيح؛

– توجد دلالة غير معنوية بين الربحية ودرجة الأمان المصرفي، وهذا راجع لعدة أسباب من بينها ضعف مردودية الأرباح في القروض الممنوحة من قبل المصارف العمومية؛

– إن طبيعة العلاقة بين السيولة ودرجة الأمان المصرفي هي العلاقة موجبة، أي كلما إرتفعت السيولة إرتفعت درجة الأمان المصرفي.

خـــاتمـــــــة

خاتمة:

تناولنا من خلال هذه الدراسة التي تحمل عنوان أثر القواعد الإحترازية على الأمان المصرفي في الجزائر ضمن فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، لإختبار مدى صحة الفرضيات التي تم صياغتها بإستخدام المنهج الوصفي والتحليلي والبرنامج الإحصائي Stata والنموذج Penal، وبغرض إثبات الهدف من القواعد الإحترازية ضمن تعديلات إتفاقية لجنة بازل لتحقيق الأمان على مستوى النظام المصرفي الجزائري خاصة في ظل التغيرات والأزمات المالية لاسيما الأزمة المالية العالمية.

وللتذكير بما ورد فيما تطرقنا في الفصل الأول لمضمون القواعد الإحترازية من خلال تعريفها و تقديم أهميتها وأهدافها وعرض الإتفاقيات الثلاثة للجنة بازل للرقابة المصرفية من مختلف الجوانب الأساسية، وكذالك تناولنا لمفهوم الأمان المصرفي ،أهميته، خصائصه وأهدافه، أثاره العوامل المؤثرة فيه، كما تم أيضا تقديم بعض الدراسات السابقة التي تدور حول موضوع دراستنا، أما الفصل الثاني فقمنا بقياس الأمان المصرفي من خلال دراسة تطبيقية بإستخدام مجموعة من النسب المالية الخاصة بعينة من المصارف.

إختبار الفرضيات:

من أجل إختبار صحة الفرضيات المقدمة نقوم بالتذكير بالسؤال الرئيسي المتمثل في:

ما مدى تأثير القواعد الاحترازية لمقررات لجنة بازل 3 على درجة الأمان المصرفي في النظام المصرفي الجزائري؟

إرتبطت الإجابة على هذا السؤال الرئيسي بإختبار الفرضيات المعطاة في مقدمة البحث، وبعد الدراسة والتحليل النظري والتطبيقي كانت الإجابة عليها كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي،وعليه عند ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي نؤكد على صحة هذه الفرضية من خلال نتائج النموذج المتوصل إليه والتي تشير على أنه كلما إرتفعت كفاية رأس المال بوحدة واحدة يرتفع درجة الأمان المصرفي الجزائري بـ 0.8782244 %؛

- **الفرضية الثانية:** تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين درجة الأمان المصرفي و السيولة فهي صحيحة ، وذلك استنادا إلى الجانب التطبيقي الذي يثبت أنه كلما إرتفعت السيولة بوحدة واحدة، يرتفع الأمان المصرفي بـ 0.6051073 وحدة؛

- **الفرضية الثالثة:** غير صحيحة لأن التقدير القياسي أثبت عدم وجود دلالة معنوية بين متغيري الربحية والأمان المصرفي.

النتائج: وبعد اختبار الفرضيات أعلاه يمكننا تقديم مجموعة من النتائج التالية:

– تحترم وحدات الجهاز المصرفي النظام 14–01 الصادر في 2 فيفري والمتوافق مع مقررات لجنة بازل 3، ما يساهم في تحقيق الأمان المصرفي للوحدات المصرفية؛

– يساهم تقوية رأس مال المصارف الجزائرية استنادا إلى مقررات لجنة بازل 3 في قدرتها على إمتصاص الخسائر خاصة في ظل تراجع الاقتصاد الجزائر الناجم عن تراجع أسعار المحروقات؛

– أصبحت المصارف الجزائرية خلال الفترة المدروسة (تراجع أسعار المحروقات التي ساهمت في انخفاض مستويات السيولة المحلية والمصرفية) تبحث عن توظيفات أكثر سيولة وأقل ضمان لتسديد التزاماتها وعدم توقفها عن الدفع وزيادة ثقة دائنيها، وهو ما يفسر عدم إعطاء مؤشر الربحية ضمانا للمصارف الجزائرية لتحقيق تحقق الأمان المصرفي؛

– تسمح السيولة للوحدات الجهاز المصرفي على تسديد أموال المطلوبات وعلى رأسها أموال المودعين وتعبئة الموجودات وأهمها القروض، وبالتالي زيادة الثقة بها وتحقيق الأمان المصرفي؛

– تصبح السيولة في ظل أزمة السيولة المصرفية التي تعاني منها المصارف الجزائرية خلال الفترة المدروسة دعامة مهمة لتحقيق الأمان المصرفي، لاسيما في المدى القصير نظرا لدورها في زيادة الثقة في المصارف وعدم حدوث تهافت لسحب الودائع,

التوصيات: وبالنظر إلى النتائج السابقة الذكر وتدارك النقائص في الأساليب الفعالة وترقية القواعد الأخرى لتحقيق الأمان المصرفي في الوحدات الجهاز المصرفي الجزائري فإننا نقدم مجموعة التوصيات التالية:

– ما يلاحظ أن النظام المصرفي الجزائر لم يحترم الآجال التي وضعتها لجنة بازل في تعديلاتها، وبالنظر إلى قدرة القواعد الصادرة عنها لتحقيق الأمان المصرفي، ينبغي أن تستجيب وحدات الجهاز المصرفي الجزائري وفي مقدمتها مصرف الجزائر ممثلا في مجلس النقد والقرض إلى هذه التعديلات الصادرة عنها حتى يتسنى لوحدات الجهاز المصرفي الجزائري الولوج إلى المنافسة العالمية؛

– تطوير وترقية تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في كل الوحدات الجهاز المصرفي حتى تستقطب المزيد من الموارد المالية وبالتالي زيادة حجم السيولة لدى وحدات الجهاز المصرفي وإمكانية استخدام قواعد الاستثمارية الإسلامية لتحقيق ربحية مقبولة مستقبلا خاصة في ظل طغيان الوازع الديني لدى أفراد المجتمع الجزائري؛

– القيام بدوارات علمية و عقد مؤتمرات و ملتقيات تجمع المصرف الجزائر و المصارف التجارية لتوعية بأهمية معايير بازل و كيفية تنفيذها ؛

– ينبغي على مصرف الجزائر زيادة الإهتمام بموضوع الأمان المصرفي من خلال تجهيز ميكانيزمات الرقابة المصرفية لتكون مسايرة للإتجاهات الدولة؛

– إيجاد قواعد وطرق فعالة لإدارة السيولة خاصة الجانب الفائض منها، حيث شهدت السنوات الطفرة البترولية، ارتفاع السيولة لدى وحدات الجهاز المصرفي مما أثر سلبا على الربحية وعلى الأمان المصرفي .

آفاق الدراسة: بعد إعطاء نتائج البحث وتقديم التوصيات إلزامية لزيادة فعالية القواعد الإحترازية في تحقيق الأمان المصرفي على مستوى النظام المصرفي الجزائري، يمكن تقديم آفاق البحث لأجل فتح المجال واسعا للبحث في هذا الموضوع كما يلي:

– بناء محفظة الأمان المصرفي المثلى بإستخدام نظرية المحفظة في حالة السماح بالبيع بالمكشوف؛

– تقييم درجة أمان النظام المصرفي الجزائري بواسطة نموذج تسعير الأصول الرأسمالية.

قائمة المراجـــع

قائمة المراجع:

أولا – الكتب

– المكاوي محمد محمود ، البنوك الإسلامية و مأزق بازل –من منظور المطلوبات و الاستيفاء مقررات بازل ، ط1، دار الفكر و القانون، المنصورة، 2013.

– عبد الحميد عبد المطلب، الإصلاح المصرفي و مقررات بازل 3، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.

ثانيا– الأطروحات و المذكرات:

أ– الأطروحات:

– إليفي محمد، أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014.

– بلغالم حمزة، الأساليب الوقائية و دورها في تحقيق الأمان المصرفي من منظور لجنة بازل 3 حالةالنظام المصرفي الجزائري، اطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2019.

– زايدي مريم، إتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي–دراسة حالة مصرف أبوظبي الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016–2017.

– سعيدي خديجة، الشمالية تطبيق معيار نفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل– دراسة حالة البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم مالية و مصرفية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017.

– عمي سعيد حمزة، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي و دعم التنافسية–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003–2013 –، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.

ب– المذكرات و الرسائل:

– الأحسن مفيدة ،الرقابة المصرفية وفقا لمقرارات لجنة بازل و دورها في تقييم اداء المصارف التجارية دراسة قياسية لعينة من المصارف الجزائرية من 2005 الى 2015)، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، عين الدفلى، 2019.

– الحريث محمد علي عبود ، مخاطر الائتمان وأثرها في الأمان المصرفي، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السورية الخاصة، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، 2013

– العجلوني مهند محمد ، أثر المخاطر المصرفية على درجة الأمان في البنوك الأردنية، رسالة ماجيستير في إدارة الأعمال جامعة آل البيت، الأردن، 2013.

– الهرموشي باسم محمد عودة ، دراسة درجة الأمان في الجهاز المصرفي العراقي من خلال أثار إدارة المخاطر، دراسة تطبيقية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة العراق، 2018.

– رحالي سارة ، تقييم الأمان المصرفي من منظور العميل، دراسة عينية من البنوك الجزائرية بولاية عين الدفلى، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي بنعامة، 2017.

– رقاقدة نبيلة ، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، دراسة حالة سوسيتي جنرال الجزائر للفترة 2004–2014، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016

– سليمان علي سها، دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي، دراسة مقارنة على المصارف العامة والخاصة في الساحل السوري، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تشرين، سوريا2011 .

– عباس محمد الأمين، شقال رابح، استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة قرض في بنك الفلاحة والتنمية والريفية، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017.

– عتروس صونيا، أدوات إدارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة، دراسة حالة الجزائري(BNA)البنك الوطني مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015.

– عروف سهيلة ، عثمانية سمية، واقع تطبيق مقررات بازل 2 وبازل3 في القطاع المصرفي الجزائري– دراسة حالة الجزائر–، شهادة ماستر علوم الإقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.

– عمي سعيد حمزة، التسيير الحذر للبنوك ومدى تطبيق معايير بازل 2 في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010.

– فاروق أحمد ، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2013.

– فجخي سمية ، أثر التسويق المصرفي في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري، رقم335 ، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016.

– كوكش ربا فهمي، دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي، رسالة ماجيستر، جامعة دمشق، دمشق، 2012.

– مصباح بهية ، صباح محمود، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، دراسة تحليلية، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

– نذىر الخجا جمانة ، دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة الوضع المصرفي في سورية رسالة ماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، دمشق، 2011.

– هاني منال،، دور الأساليب الرقابية والإشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية – دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

ثالثا– المجلات:

– إليفي محمد، عبد القادر سرير، محددات الأمان المصرفي باستخدام نظام التصنيف الأمريكي كاملز، دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، المجلد10، العدد1، الجزائر، 2020.

– جيلالي التومي حمزة ، اختبار تأثير بعض العوامل على هيكل رأس البنوك الجزائرية الخاصة –دراسة تطبيقية خلال الفترة (2009–2014)، مجلة الإقتصاد الجديد ، مجلد 19،العدد 2، 2018.

– عمران عبد الواحد سعيد ، أثر إدارة مخاطر(السيولة–الائتمان–رأس المال) على درجة الأمان المصرفي، دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني، العدد 30، 2015.

– عمران مجد ، أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا، مجلة للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية جامعة تشرين، المجلد37، العدد1، سوريا، 2015.

- ماهر عياش الأمين ،البهلول محمد عبد الغاني،الحارس عبد الرحمان عمر، محددات كفاية رأس المال وأثرها على درجة الأمان المصرفي–دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 1.

رابعا: مؤتمرات.

- جداييني ميمي، دور استقلالية بنك الجزائر في تفعيل تطبيق القواعد الاحترازية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008.

خامسا: مراجع باللغة الأجنبية

1-TBECK N ,J KATZ , What to do (and not to do) with time –series Crorss – section datab , American Political Science Review .vol.89,No3,1995 .

2-HOECHLE ,D Robust Standard Errors For Panel Regressions with LIQOSS – Sectional Dependence ,The Stata joumal , Number ii,p4 ..

الملاحق

ملحق رقم (1): المؤشرات المالية (متغيرات الدراسة) المدرجة في بناء نموذج قياسي.

bank	YEAR	bs	cook	ROE	ROA	ROD	liq1
BADR	2009	0,10383188	0,17578301	0,02200531	0,00149018	0,00178297	0,16236367
BADR	2010	0,04276859	0,10528065	0,42868072	0,01338035	0,01598312	0,19441795
BADR	2011	0,04628396	0,09803908	0,28557989	0,01098699	0,01284448	0,18096835
BADR	2012	0,04269983	0,08669605	0,13929965	0,00572656	0,00672315	0,22872344
BADR	2013	0,03868892	0,07469884	0,56876116	0,04561529	0,05255457	0,21561208
BADR	2014	0,03603088	0,06826798	0,12873714	0,00445081	0,00501191	0,25417266
BADR	2015	0,03201497	0,06142039	0,12184096	0,0043482	0,0049448	0,21399804
BADR	2016	0,08878788	0,10728059	0,077929	0,007665	0,00878724	0,17968258
BADR	2017	0,05211933	0,09211231	0,20948241	0,01162188	0,01343516	0,203416
BEA	2009	0,08841807	0,13878449	0,2996513	0,01551224	0,01956931	0,05591474
BEA	2010	0,10567107	0,14132799	0,13694851	0,00809615	0,00950601	0,04865635
BEA	2011	0,09697496	0,14851126	0,18155255	0,01147277	0,01385974	0,05424669
BEA	2012	0,10723393	0,15698135	0,18646906	0,01543998	0,01925932	0,34798275
BEA	2013	0,07344612	0,12228118	0,15443005	0,00991357	0,01246338	0,23242457
BEA	2014	0,06518412	0,11231411	0,2113565	0,01154712	0,03376631	0,58567231
BEA	2015	0,06831367	0,10106189	0,15090768	0,01283945	0,02706408	0,29625502
BEA	2016	0,11804007	0,06965476	0,09568	0,013431	0,01685057	0,22360946
BEA	2017	0,0902534	0,12668201	0,19040459	0,01278779	0,019015	0,21905826
BNA	2009	0,04222079	0,06030128	0,29745105	0,01669642	0,02629653	0,07701757
BNA	2010	0,07134904	0,11115743	0,28904286	0,02293047	0,02460002	0,09176756
BNA	2011	0,07058678	0,10086023	0,24395414	0,02148451	0,03568131	0,10843929
BNA	2012	0,06098702	0,0876802	0,1746983	0,01319391	0,01814043	0,16451323
BNA	2013	0,06269393	0,09700913	0,17701518	0,01383469	0,02281802	0,23302342
BNA	2014	0,05305357	0,08594684	0,16246102	0,01136543	0,01709249	0,13782619
BNA	2015	0,06826853	0,11645196	0,14209578	0,01086305	0,01705184	0,18810619
BNA	2016	0,08646314	0,13160889	0,13410664	0,01283945	0,02706408	0,29625502
BNA	2017	0,1130818	0,13147211	0,1170091	0,11050227	0,10390623	0,10390623
AGB	2009	0,21773556	0,2280171	0,12654589	0,0316473	0,03325555	0,74235398
AGB	2010	0,32885203	0,32841653	0,0113452	0,03544055	0,04738775	0,79119816
AGB	2011	0,14243231	0,11120101	0,19221701	0,03445346	0,03281356	0,48056988
AGB	2012	0,11138521	0,10650014	0,2547964	0,03799989	0,04630882	0,48460295
AGB	2013	0,11348183	0,1222057	0,26583402	0,03623331	0,03021375	0,51039385
AGB	2014	0,12103311	0,13142031	0,19681534	0,02268089	0,03011846	0,49021806
AGB	2015	0,14307346	0,15378351	0,15912519	0,020456	0,01226007	0,3936908
AGB	2016	0,17347442	0,12512604	0,10025766	0,013898	0,01764722	0,19810771
AGB	2017	0,1489588	0,10728208	0,13461217	0,01416321	0,01711579	0,28908981
SGA	2009	0,04099897	0,06320513	0,30549466	0,01799307	0,02569515	0,40256887
SGA	2010	0,07300127	0,06615646	0,19941278	0,02163256	0,03131605	0,24167611
SGA	2011	0,07999148	0,08024827	0,22138076	0,02607329	0,03517874	0,28438696
SGA	2012	0,09574693	0,11703067	0,22797675	0,02552901	0,03369604	0,34445003
SGA	2013	0,08718842	0,105699	0,17183803	0,01805921	0,02285449	0,39936363
SGA	2014	0,08138229	0,09358776	0,1877741	0,02111065	0,02643043	0,41632118
SGA	2015	0,08269022	0,09662044	0,13655451	0,01775566	0,02265273	0,25659179
SGA	2016	0,15087002	0,09145593	0,16817027	0,01883401	0,02312279	0,28408183

SGA	2017	0,12871134	0,09423869	0,14949082	0,01488398	0,01804122	0,26612086
TRUST	2009	0,25550459	0,27001144	0,07624027	0,02797638	0,06246975	0,43601032
TRUST	2010	0,23511112	0,249824	0,16523402	0,06583109	0,14959267	0,43160933
TRUST	2011	0,33427222	0,35379705	0,06706539	0,03125815	0,0757568	0,33759706
TRUST	2012	0,35971962	0,37244585	0,05931313	0,02834678	0,07673193	0,56688771
TRUST	2013	0,30174147	0,31164012	0,07873431	0,03433895	0,07673009	0,30281173
TRUST	2014	0,31176086	0,32307374	0,08871043	0,0360186	0,07513319	0,262319
TRUST	2015	0,48496924	0,50292888	0,0898379	0,03532158	0,06964639	0,27798432
TRUST	2016	0,32615416	0,34053158	0,01470426	0,02049718	0,03770697	0,1783989
TRUST	2017	0,31561542	0,32054683	0,013909	0,01812195	0,02777882	0,13717934
BDL	2009	0,09501305	0,13345871	0,06654154	0,00546301	0,01423743	0,2504828
BDL	2010	0,05121405	0,07207078	0,04075239	0,00191996	0,00293869	0,21282776
BDL	2011	0,05311265	0,07002331	0,09851478	0,00436938	0,00664567	0,34532573
BDL	2012	0,04396026	0,06674412	0,09722066	0,00458067	0,00702656	0,00319556
BDL	2013	0,04130649	0,07115019	0,12550876	0,00528047	0,00786794	0,00033308
BDL	2014	0,04024534	0,0726134	0,06643412	0,00251928	0,00311874	0,26436023
BDL	2015	0,07092028	0,10486604	0,13040541	0,00864825	0,0109393	0,25447809
BDL	2016	0,08214738	0,06893944	0,17948657	0,01987656	0,02439344	0,13044
BDL	2017	0,05562437	0,06582833	0,14166579	0,01538669	0,01818566	0,08387291
CNEP	2009	0,03740572	0,07268146	0,09967059	0,00268332	0,00294766	0,08458721
CNEP	2010	0,03007381	0,05995844	0,04567477	0,00115786	0,00127516	0,09424966
CNEP	2011	0,02829233	0,05708139	0,05472916	0,00131145	0,00142883	0,09032302
CNEP	2012	0,02357167	0,04707882	0,05411756	0,00125892	0,00136486	0,187537
CNEP	2013	0,01985822	0,04474626	0,01067122	0,00021894	0,00023663	0,1450694
CNEP	2014	0,02004437	0,04837627	0,09825157	0,00192544	0,00208795	0,13701471
CNEP	2015	0,04982448	0,07804667	0,08830745	0,00421886	0,00469682	0,1560763
CNEP	2016	0,05702181	0,0793	0,064781	0,005079	0,00550029	0,15914237
CNEP	2017	0,03318102	0,06826584	0,0641447	0,00223052	0,00244083	0,13196492
BNP	2009	0,06579987	0,07494864	0,24969066	0,02415285	0,03385139	0,03220201
BNP	2010	0,06818342	0,07909405	0,26046856	0,02417499	0,03374187	0,17259492
BNP	2011	0,07781039	0,09081269	0,27537301	0,02866448	0,03812061	0,20718278
BNP	2012	0,08313099	0,08534326	0,22565195	0,02203926	0,0295223	0,34882766
BNP	2013	0,07278269	0,08711016	0,1816494	0,01635682	0,02029877	0,21001219
BNP	2014	0,06955075	0,08246958	0,22043581	0,01705461	0,02153609	0,18367847
BNP	2015	0,06156518	0,07031624	0,20174898	0,01474129	0,01931471	0,25050075
BNP	2016	0,14976255	0,09816372	0,13907589	0,01467967	0,15154481	0,2775345
BNP	2017	0,04668908	0,08350045	0,21853671	0,0202212	0,04271467	0,20716125
CPA	2009	0,06548874	0,08272961	0,18874453	0,01448235	0,0207068	0,19544904
CPA	2010	0,07782627	0,06749119	0,18921794	0,15766831	0,02250004	0,30657622
CPA	2011	0,08619696	0,07973606	0,16814965	0,01338464	0,01922863	0,17315793
CPA	2012	0,08280404	0,08955503	0,17114539	0,01340408	0,01877976	0,29823544
CPA	2013	0,08074027	0,09738639	0,16387434	0,01225992	0,01683557	0,27868112
CPA	2014	0,07298712	0,08864215	0,17502397	0,01289843	0,01699561	0,28478801
CPA	2015	0,06223088	0,07313299	0,21471985	0,01717876	0,02185449	0,25714312
CPA	2016	0,11092321	0,07934225	0,17241154	0,01541316	0,01732036	0,15914237
CPA	2017	0,0798088	0,82215043	0,18030987	0,03106359	0,01927555	0,24290053
ABC	2009	0,24237081	0,18918524	0,08440883	0,02038613	0,04527287	0,20013586
ABC	2010	0,21650039	0,17652694	0,08680799	0,02509246	0,05176376	0,22186471

ABC	2011	0,22346346	0,1992357	0,07080528	0,02201613	0,04303424	0,23131129
ABC	2012	0,27546834	0,2905581	0,09279505	0,02824361	0,05384876	0,20876766
ABC	2013	0,26179276	0,27721188	0,08547073	0,02650559	0,05298817	0,25799647
ABC	2014	0,20702403	0,21883277	0,08439471	0,03629353	0,03729984	0,37592201
ABC	2015	0,2377356	0,24923695	0,09084592	0,02714728	0,05298288	0,27365695
ABC	2016	0,23433183	0,30795611	0,12172053	0,02076002	0,03190537	0,29041294
ABC	2017	0,23715317	0,23771975	0,0857238	0,02579418	0,04619846	0,25639827
FRB	2009	2,0512869	0,68945678	0,00877788	0,00444349	0,00993853	1,49724035
FRB	2010	0,78392927	0,41534282	0,03512481	0,01735624	0,04593635	0,82340437
FRB	2011	0,85007463	0,34276933	0,05664918	0,03470275	0,11115534	0,86658685
FRB	2012	0,81701171	0,27684134	0,087015	0,04437078	0,1097553	0,88658604
FRB	2013	0,82597308	0,43682649	0,05964642	0,02817588	0,06096762	0,90552095
FRB	2014	0,77613003	0,57109889	0,03440249	0,01101511	0,02372423	0,59376743
FRB	2015	0,7736311	0,28192599	0,02218451	0,01537621	0,02991598	0,64635507
FRB	2016	0,44828164	0,23214263	0,05868847	0,02080532	0,0355184	0,3529031
FRB	2017	0,43037223	0,23641675	0,06865927	0,01943562	0,02912669	0,49803973
SMB	2009	3,24256084	1,41490995	-0,02738119	-0,02539213	-0,08500548	3,44929268
SMB	2010	1,3356917	0,76844228	-0,02539213	-0,00339694	-0,00811377	1,47609132
SMB	2011	0,66514457	0,37323375	0,08779326	0,0361851	0,6693793	0,72319797
SMB	2012	0,51214738	0,2785313	0,09863754	0,03415079	0,05770503	0,54465906
SMB	2013	0,42811897	0,22902873	0,1003957	0,0320262	0,05292816	0,41909615
SMB	2014	0,55940048	0,31191764	0,09880821	0,03809824	0,07111808	0,57690545
SMB	2015	0,71015665	0,35221049	0,02107193	0,00742712	0,01272345	0,66926627
SMB	2016	0,45265718	0,30598867	0,07552338	0,0203391	0,03129609	0,54831504
SMB	2017	0,33044023	0,21445134	0,07679688	0,01377714	0,0182736	0,53893322
BAR	2009	0,20238344	0,15853387	0,21571843	0,02879967	0,037291	0,4391448
BAR	2010	0,22567655	0,17141384	0,22517229	0,02691218	0,03604971	0,62925466
BAR	2011	0,242224	0,16742348	0,2398474	0,02841168	0,03658124	0,65646949
BAR	2012	0,24948449	0,17778127	0,24349045	0,02778758	0,03596148	0,69746379
BAR	2013	0,2550747	0,18112035	0,2236015	0,02605466	0,03262638	0,6735273
BAR	2014	0,22654663	0,15490275	0,22141012	0,02645785	0,03424233	0,59361926
BAR	2015	0,19542838	0,14085401	0,20735596	0,02122154	0,02657778	0,58204672
BAR	2016	0,17027262	0,13071444	0,19924418	0,01427172	0,02341377	0,52841208
BAR	2017	0,13620103	0,10996592	0,17838352	0,01893838	0,01706854	0,47917158

ملحق (2): تقديرات نماذج الثلاثة (نموذج الأثر التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية)

1- نموذج الأثر التجميعي

```
. egen ind =group(bank)

. reg bs cook ROA ROD liq1
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	126
				F(4, 121)	=	265.18
Model	16.627009	4	4.15675225	Prob > F	=	0.0000
Residual	1.89668926	121	.015675118	R-squared	=	0.8976
				Adj R-squared	=	0.8942
Total	18.5236983	125	.148189586	Root MSE	=	.1252

bs	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
cook	.8783335	.103807	8.46	0.000	.6728201	1.083847
ROA	-1.064608	.6234428	-1.71	0.090	-2.298878	.1696615
ROD	.1446212	.186731	0.77	0.440	-.2250621	.5143044
liq1	.6051073	.0497262	12.17	0.000	.5066612	.7035535
_cons	-.1305446	.0206367	-6.33	0.000	-.1714004	-.0896889

2- نموذج التأثيرات الثابتة

```
. xtreg bs cook ROA ROD liq1, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       126
Group variable: ind                             Number of groups   =        14

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.8770                                         min =         9
     between = 0.9098                                         avg =       9.0
     overall = 0.8872                                         max =         9

                                                F(4,108)           =    192.60
corr(u_i, Xb)  = 0.3107                         Prob > F           =    0.0000
```

bs	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
cook	.518005	.1108506	4.67	0.000	.2982799	.7377302
ROA	-.6647805	.5611627	-1.18	0.239	-1.777102	.4475413
ROD	-.1061087	.1600336	-0.66	0.509	-.4233231	.2111056
liq1	.6820234	.0511176	13.34	0.000	.5806995	.7833473
_cons	-.0922168	.0219049	-4.21	0.000	-.1356362	-.0487974
sigma_u	.0981824					
sigma_e	.09954241					
rho	.49312199	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(13, 108) = 6.42                     Prob > F = 0.0000
```

3- نموذج التأثيرات العشوائية

```
. xtreg bs cook ROA ROD liq1 , re

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       126
Group variable: ind                             Number of groups  =        14

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.8754                                         min =         9
     between = 0.9218                                         avg =       9.0
     overall = 0.8936                                         max =         9

                                                Wald chi2(4)      =    896.64
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =    0.0000
```

bs	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
cook	.6509902	.1055017	6.17	0.000	.4442106	.8577697
ROA	-.6828181	.5644653	-1.21	0.226	-1.78915	.4235134
ROD	-.0103428	.1623173	-0.06	0.949	-.3284788	.3077931
liq1	.6579456	.0495668	13.27	0.000	.5607964	.7550949
_cons	-.1106515	.0267894	-4.13	0.000	-.1631577	-.0581453
sigma_u	.06122415					
sigma_e	.09954241					
rho	.27446527	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق (3): نتائج اختبار Breusch and Pagan LM للمفاضلة بين النموذجين الأثر التجميعي مع نموذج التأثيرات العشوائية.

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        bs[ind,t] = Xb + u[ind] + e[ind,t]

        Estimated results:
                     |       Var     sd = sqrt(Var)
             ---------+-----------------------------
                  bs |   .1481896        .384954
                   e |   .0099087       .0995424
                   u |   .0037484       .0612241

        Test:   Var(u) = 0
                            chibar2(01) =    38.61
                          Prob > chibar2 =   0.0000
```

الملحق (4): نتائج اختبار hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

```
. hausman fe re

                ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |       fe           re          Difference          S.E.
-------------+------------------------------------------------------------
        cook |     .518005     .6509902       -.1329852        .0340184
         ROA |    -.6647805    -.6828181        .0180377               .
         ROD |    -.1061087    -.0103428       -.0957659               .
        liq1 |     .6820234     .6579456        .0240778        .0124955
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =        4.09
                Prob>chi2 =      0.3935
                (V_b-V_B is not positive definite)

. hausman fe re, sigmamore

                ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |       fe           re          Difference          S.E.
-------------+------------------------------------------------------------
        cook |     .518005     .6509902       -.1329852        .0468262
         ROA |    -.6647805    -.6828181        .0180377        .1510567
         ROD |    -.1061087    -.0103428       -.0957659        .0377091
        liq1 |     .6820234     .6579456        .0240778        .0193991
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =       13.09
                Prob>chi2 =      0.0108
```